الفصل الثاني

نفي الدلالة الذاتية

يشتمل على:

المبحث الأول: الرد على استحالة الوصول إلى القصد الإلهي

المبحث الثاني: الرد على نفي امتلاك الحقيقة المطلقة

المبحث الثالث: الرد على التحرر من سلطة النصوص

الشبهة الأولى: لم يتنبه القدماء إلى معضلة عجز البشر عن الوصول إلى القصد الإلهي

بيان الشبهة:

يقول الدكتور نصر أبو زيد: «وللمعضلة بعدها الميتافيزيقي الذي لم ينتبه له القدماء تنبهًا واضحًا، وإن مسّوه مسًّا غير مباشر. هذه المعضلة هي: كيف يمكن الوصول إلى المعنى «الموضوعي» للنصّ القرآني؟ وهل في طاقة البشر بمحدوديّتهم ونقصِهم الوصول إلى «القصد» الإلهي في كماله وإطلاقه؟! لم يزعم أي من الفريقين إمكان هذا، غاية الأمر أن المؤولة كانوا أكثر حرية في الفهم وفتح باب الاجتهاد، بينما تمسك أهل السلف- وإن لم يقرروا ذلك صراحة- بإمكانية الفهم الموضوعي على التغليب»[1].

ويقول خليل عبد الكريم: «وفي رأينا أن الحكومة الدينية لم تتحقق في تاريخ الإسلام إلّا على يد نبيه محمد ﷺ حتى حكومة الخلفاء الراشدين الأربعة: أبي بكر وعمر وعثمان وعلي لم تكن كذلك، بل كانت بشرية، وكانوا هم أنفسهم يصرّحون بذلك، أمّا حكم محمد ﷺ فقد كان مؤيدًا بـ"الوحي"، يدله على حكم الله في كل واقعة، ويهديه إلى الصواب في كل مشكلة، ويمدّه بالجواب الصحيح عندما كان يُسأل سواء من أتباعه أو خصومه، ويصحّح له كل ما يفعله، ويرشده إلى الحق والعدل والصواب.. الخ. فهو إذًا الحكم الوحيد الذي يمكن أن نطلق عليه "الحكومة الإلهية" أو الحكومة الدينية"، والفترة التي حكم فيها يثرب هي التي يمكن أن تسمَّى بـ"مدينة الله". أمَا وقد انقطع الوحي بعد انتقاله إلى الرفيق الأعلى أي وفاته؛ فإنّ **معرفة حكم الله في أي قضية أو نازلة أو مشكلة متعذرٌ، بل هو مستحيل**؛ لأن المرجع وهي» النصوص المقدسة» يختلف البشر فيها لاختلاف مداركهم ومشاربهم ونزعاتهم ومصالحهم ومكانتهم في المجتمع،

(١) إشكاليات القراءة وآليات التأويل ص ١٥.

أي مواقعهم الطبقية يختلفون في تفسيرها، ومن يدع منهم أن تأويله هو الأصح المطابق لإرادة الرب الذي أنزل النص أو الرسول الذي قال «الحديث»؛ فإنه يكون متعسفًا»[1].

ويقول الدكتور سيد القمني: «بيقين الإيمان نؤمن ونسلم بأن هناك حقائق ومعارف وقيمًا قدسية مطلقة، لكنا نؤمن أيضًا أن هذه المعارف والقيم القدسية لا سبيل لبشرٍ إلى الاطّلاع على غيوبها ومعرفتها معرفة كاملة مطلقة، لسبب بسيط وبدهي هو أنها من خصوصيات الله تعالى وحده دون غيره، وأنه غاية ما يمكن القول بشأنها أننا نعلم منها الظاهر فقط. لذلك تختلف معرفة هذا الظاهر باختلاف عقولنا وقدراتنا وظروفنا ومعارفنا وبيئاتنا وزماننا وأغراضنا، فالظاهر هو النسق الممكن الذي يسمح بالاختلاف حوله، أمّا الباطن فهو الغيبي المطلق الكامل الذي يليق بعلم الله وجلاله وكماله. ولا يزعم زاعم أنه بإمكانه الاطّلاع على المعرفة الكاملة، وأنه الأوحد المطلع على الحقيقة النهائية المطلقة ليفرض هذا الزعم على كل العقول وعلى كل العباد؛ لأنه في هذه الحال كمن يزعم أن الله قد اختاره وحده من بين الناس واختصه بهذا العلم أو أنه الوحيد- دون الناس- الذي اطّلع على المقصد الإلهي السامي الذي يليق فقط بالذات الإلهية العلية»[2].

الجواب:

القصد الإلهي المطلوب معرفته في علم أصول الفقه هو الحكم الشـرعي، أي أن الحكم الشرعي هو مدلول خطاب الشرع. هذا هو التصور الذي قام عليه علمُ أصول الفقه، بل وعلمُ التفسير أيضًا؛ فهو ينبني على إمكانية معرفة القصد الإلهي إمّا على سبيل اليقين، أو على سبيل الظن الراجح، وكلاهما يسمَّى علماً.

وبهذا يثبت مدى التلاعب في تغليف تلك الدعوى بأن العلماء قديماً لم يمسّوها مسًّا

---

(١) «نحو فكر إسلامي جديد» (١) ص ٦٨، ٦٧.

(٢) «الفاشيون والوطن» ص٧٨.

مباشرًا، وإنْ مسَّوها فبطريقة غير مباشرة، حيث ظهر بجلاءٍ أنّ هذا إمّا كلام من لا يعرف شيئًا عن الأساس الذي انبنى عليه الدين الإسلامي بشكل عام، وانبنى عليه بشكل خاصّ علم أصول الفقه المعني باستنباط الأحكام من أدلة الشرع، أو يكون هذا كلام من نهى الله عن فعلهم، فقال: ﴿لِمَ تَلْبِسُونَ ٱلْحَقَّ بِٱلْبَٰطِلِ وَتَكْتُمُونَ ٱلْحَقَّ وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ [آل عمران: ٧١].

ونحن نسلم بأن طاقة البشر محدودة، والنقص وصف لازم لهم، وخالق البشر ﷻ له الكمال المطلق، ولهذا أخبرنا الله ﷻ أنه لا يستطيع أحد من البشر أن يحيط علماً بالله، قال تعالى: ﴿وَلَا يُحِيطُونَ بِهِۦ عِلْمًا﴾ [طه: ١١٠]، وقال تعالى: ﴿لَّا تُدْرِكُهُ ٱلْأَبْصَٰرُ وَهُوَ يُدْرِكُ ٱلْأَبْصَٰرَ ۖ وَهُوَ ٱللَّطِيفُ ٱلْخَبِيرُ﴾ [الأنعام: ١٠٣].

ولكن الإدراك هو الإحاطة، والرؤية الكاملة المستلزمة للإحاطة منفية، لا أن مطلق الرؤية منفي؛ حيث أخبر النبي ﷺ أننا نرى الله ربَّنا يوم القيامة كما نرى البدر في الدنيا، كما جاء في الحديث الصحيح: كنّا عند النبي ﷺ فنظر إلى القمر ليلة- يعني البدر- فقال: «أَمَا إِنَّكُمْ سَتَرَوْنَ رَبَّكُمْ كَمَا تَرَوْنَ هَذَا، لاَ تُضَامُّونَ- أَوْ لا تُضَاهُونَ- في رؤْيَتِهِ، فَإِنِ اسْتَطَعْتُمْ أَنْ لا تُغْلَبُوا عَلَى صَلاةٍ قَبْلَ طُلُوعِ الشَّمْسِ، وَقَبْلَ غُرُوبِهَا فَافْعَلُوا». ثُمَّ قَالَ «فَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ قَبْلَ طُلُوعِ الشَّمْسِ وَقَبْلَ غُرُوبِهَا» (١).

وهذا التفريق بين الرؤية المطلقة ومطلق الرؤية لا يختصُّ بالرؤية، بل يتّسع ليشمل أوجهَ العلم كلها، ولهذا قال تعالى: ﴿وَلَا يُحِيطُونَ بِشَىْءٍ مِّنْ عِلْمِهِۦٓ إِلَّا بِمَا شَآءَ﴾ [البقرة: ٢٥٥]، فالله ﷻ نفى إحاطة العلم أو العلم المطلق، فلا أحدٌ يستطيع أن يعلم كلّ شيء، أو كلّ شيء عن الله، ولكن هذا لا يقتضي نفي مطلق العلم، فما من عاقل يقول إننا لا نستطيع معرفة أي شيء عن أي شيء، أو إننا لا نستطيع معرفة أي شيء عن الله.

(١) البخاري (٥٧٣)، ومسلم (١٤٦٦).

وقد أخبرنا الله أنه هو الذي يُعلّم ويُفهّم، قال تعالى: ﴿وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَۖ وَيُعَلِّمُكُمُ ٱللَّهُۗ وَٱللَّهُ بِكُلِّ شَيۡءٍ عَلِيمُۢ﴾ [البقرة: ٢٨٢]، وقال تعالى: ﴿فَفَهَّمۡنَٰهَا سُلَيۡمَٰنَۚ﴾ [الأنبياء: ٧٩]، وهو ﷻ الذي يعطي الحكمة لمن يشاء ﴿وَمَن يُؤۡتَ ٱلۡحِكۡمَةَ فَقَدۡ أُوتِيَ خَيۡرٗا كَثِيرٗاۗ﴾ [البقرة: ٢٦٩]، وقال تعالى: ﴿وَلَمَّا بَلَغَ أَشُدَّهُۥٓ ءَاتَيۡنَٰهُ حُكۡمٗا وَعِلۡمٗاۚ وَكَذَٰلِكَ نَجۡزِي ٱلۡمُحۡسِنِينَ﴾ [يوسف: ٢٢].

والله ﷻ أخبرنا أنه بعث الأنبياء- وخاتمهم محمد ﷺ- ليعلّموا الناس الكتاب والحكمة، قال تعالى: ﴿كَمَآ أَرۡسَلۡنَا فِيكُمۡ رَسُولٗا مِّنكُمۡ يَتۡلُواْ عَلَيۡكُمۡ ءَايَٰتِنَا وَيُزَكِّيكُمۡ وَيُعَلِّمُكُمُ ٱلۡكِتَٰبَ وَٱلۡحِكۡمَةَ وَيُعَلِّمُكُم مَّا لَمۡ تَكُونُواْ تَعۡلَمُونَ﴾ [البقرة: ١٥١].

فنبينا محمد ﷺ علّمنا ما أراده الله تعالى منا، بل وما أراده من الأمم السابقة، قال تعالى: ﴿وَمَآ أُمِرُوٓاْ إِلَّا لِيَعۡبُدُواْ ٱللَّهَ مُخۡلِصِينَ لَهُ ٱلدِّينَ حُنَفَآءَ وَيُقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَيُؤۡتُواْ ٱلزَّكَوٰةَۚ وَذَٰلِكَ دِينُ ٱلۡقَيِّمَةِ﴾ [البينة: ٥].

فهل يقول عاقل- فضلاً عن مسلم- إننا لا نستطيع أن نجزم بأن الله قصد وأراد من عباده أن يوحدوه ويعبدوه وحده، ولا يشركوا به شيئًا؟!

الشبهة الثانية: المطابقة بين القصد الإلهي والفهم الإنساني زعمٌ يؤدي إلى الشرك

بيان الشبهة:

يقول الدكتور نصر أبو زيد: «النص منذ لحظة نزوله الأولى- أي مع قراءة النبي له لحظة الوحي- تحوّل من كَوْنه (نصًّا إلهيًّا) وصار فهماً (نصًّا إنسانيًّا)؛ لأنه تحول من التنزيل إلى التأويل. إن فهم النبي للنص يمثل أوَّل مراحل حركة النص في تفاعله بالعقل البشـري، ولا التفات لمزاعم الخطاب الديني بمطابقة فهم الرسول للدلالة الذاتية للنص، على فرض وجود مثل هذه الدلالة الذاتية. إنَّ مثل هذا الزعم يؤدي إلى نوع من الشرك من حيث إنه يطابق بين المطلق والنسبي وبين الثابت والمتغير، حين يطابق بين القصد الإلهي والفهم الإنساني لهذا القصد ولو كان فهم الرسول. إنه زعم يؤدي إلى تأليه النبي، أو إلى تقديسه بإخفاء حقيقة كونه بشرًا، والتركيز على حقيقة كونه نبيًّا» [(١)].

ويقول الدكتور محمد أركون: «إن الانبثاق ثم التوسع السـريع للدولة التي تصـرح بأنها إسلامية (أي الخلافة الأموية ثم العباسية) قد شجع على تشكيل ما سوف أدعوه **بالظاهرة الإسلامية** تمييزًا لها **عن الظاهرة القرآنية**. فهناك سمات تمييز واختلاف معينة بينهما وليستا متطابقتين على عكس ما نتوهم»[(٢)].

ويقول الدكتور حسن حنفي: «العلم الإلهي في حقيقته علم إنساني بمعنى أنه يتحول إلى علم إنساني بالفهم والتأويل إذا كان القرآن- الوحي- هو التعبير عن العلم الإلهي، فإن الفهم الإنساني المرتبط بآفاق الزمان والمكان هو الذي يحوّل هذا الوحي إلى معنى ودلالة، وهكذا يتحول الإلهي إلى الإنساني»[(٣)].

---

(١) «مفهوم النص» ص ١٢٦.

(٢) «الفكر الأصولي واستحالة التأصيل» ص ١٩٨.

(٣) «من العقيدة إلى الثورة» (١/ ٤٣٧).

ويقول المهندس محمد شحرور: «بما أن نمط التفكير الإنساني لا يمكن أن يتم بدون لغة، فيجب أن يصاغ الكتاب بلغة إنسانية أولاً، وثانيًا أن تكون هذه الصياغة لها طابع خاص وهو أنها تحتوي المطلق الإلهي في المحتوى والنسبية الإنسانية في فهم هذا المحتوى، وهذا ما نعبر عنه بثبات الصيغة اللغوية "النص" وحركة المحتوى، ففي هذه الحالة يمكن أن نقول: إن ذا من الله سبحانه وتعالى؛ لأن الإنسان عاجز عن تحقيق هذه الشروط. فإذا كان هذا الكتاب يحتوي على هذه الخاصية، فعند ذلك تعطَى آياتُه طابعَ القدسية أو النص المقدس الذي لا يمس ولا يحرَّف، وإنما يجري تأويله على مرِّ العصور والدهور، وفي هذه الحالة فقط لا يعتبر الكتاب تراثًا، وإنما التراث هو الفهم النسبي للناس له في عصر من العصور، حتى ولو جاء هذا الفهم من عهد صدر الإسلام. أي أن ما حدث في القرن السابع في شبه جزيرة العرب هو تفاعل الناس في ذاك الزمان والمكان مع الكتاب، وهذا التفاعل هو الاحتمال الأول للإسلام (الثمرة الأولى)، وليس الوحيد وليس الأخير، وقد كان هذا التفاعل إنسانيًّا في محتواه (إسلاميًّا) قوميًّا في مظهره»[1].

ويقول: «إن الله مطلق، ومعلوماته مطلقة، وعند الله توجد الحقيقة الموضوعية بشكل مطلق، والله سبحانه وتعالى ليس بحاجة إلى أن يعلم نفسه أو يهدي نفسه. وبما أن الناس في فهمهم للحقيقة يحملون طابعَ النسبية، أي أنهم لا يفهمون إلا حسب الأرضية المعرفية "مستوى المعرفة" الموجودة عندهم، فقد أخذ الله تعالى ذلك بالحسبان لدى إعطاء الناس ما يشاء من علمه.

من هنا نفهم الحقيقة الكبيرة وهي أن النبيﷺ لم يؤول القرآن، وأن القرآن كان أمانةً تلقَّاها وأدَّاها للناس دون تأويل، وإنما أعطاهم مفاتيح عامة للفهم. أما مقولة: «**إن النبي ﷺ كان قادرًا على أن يؤول القرآن**" فنقول:

---

(١) «الكتاب والقرآن» ص ٢٩.

١ - إمّا أن يكون تأويله صحيحًا بالنسبة لمعاصريه فقط، أي التأويل الأول فيكون بذلك قد تسبب في تجميد التأويل، وتجميد حركة العلم والمعرفة، وإلزام الناس بكلامه، ثم تتقدم المعرفة الإنسانية مع الزمن وتظهر العلوم فتبدأ تأويلاته قاصرة، ويكون بذلك قد قصم ظهر الإسلام بنفسه.

٢ - وإمَّا أن يكون تأويله صحيحًا بالنسبة لجميع العصور أنّ النبي كان يستطيع أنْ يؤول كلَّ آيات القرآن التأويل الصحيح في جميع الأزمان، فيكون بهذا قد تسبَّب بما يلي:

أ - لا يوجد أحدٌ من العرب الذين عاصروه قادرٌ على فهم التأويل.

ب - لو أن النبيﷺ كان قادرًا على التأويل الكامل لكلّ القرآن لكان ذلك يعني أن النبي ﷺ كامل المعرفة، ومعرفته بالحقيقة معرفة مطلقة فيصبح شريكًا لله في علمه المطلق.

ج - يفقد القرآنُ إعجازه»[1].

الجواب:

يتبينَّ فسادُ تلك الشبهة من خلال النقاط التالية:

أولاً: إذا كان المقصود بالدلالة الذاتية للنصِّ القصدَ الإلهي، فما معنى التشكيك في وجود تلك الدلالة بقول بعضهم «على فرض وجود مثل هذه الدلالة الذاتية»؟ هل معنى هذا عدم وجود القصد الإلهي؟ أي أن الله لا يقصد من كلامه شيئًا؟ أيكون كلام الله لغوًا وعبثًا، تعالى الله عن ذلك علوًّا كبيرًا؟ أم المرادُ أنه لا يوجد قصدٌ إلهي معين، بل إنه يتغير بتغير المخاطبين مع ثبات الكلام؟

لا يمكن أن يكون هذا هو المراد، لأنهم وصفوا الإلهي بأنه مطلق وثابت، إذًا فالقصد الإلهي من وراء كلام الله لا يمكن أن يتغير بتغير الزمان.

---

(١) «الكتاب والقرآن» ص ٣١.

وإذا كان الكلام علامةً على قصد الله، ولا يكون الكلام علامةً إلا إذا كانت دلالة تلك العلامة معلومةً للمخاطب، فكيف تنزل القرآن بلسان العرب ليراد به غير ما يفهمه العرب؟ هذا ضرب من الجنون بلا شك!!

بل كيف يستخدم الله لسان العرب، ويقول: ﴿إِنَّآ أَنزَلْنَٰهُ قُرْءَٰنًا عَرَبِيًّا لَّعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ﴾ [يوسف: ٢] ويكون القصد الإلهي غير مطابق لهذا اللسان؟! أيكون هذا كذبًا من الله؟! تعالى الله عن ذلك علوًّا كبيرًا. أم يكون تلبيسًا على المخاطبين؟!

ثانيًا: لم يقف العبثُ عند هذا الحد، بل جعلوا فهمَ الرسول للقصد الإلهي مستحيلاً، وأنّ من قال بجواز ذلك من المسلمين فقد وقع في نوع من الشرك؛ حيث جعل الرسول إلهًا ونفى بشريَّتَه. فالمشرك عندهم من ادّعى أن الرسول يفهم الرسالة التي أُرسل بها، وأنه أوصلها كما أراد الله!!

إذًا، ما معنى كونه رسولاً إذا لم يفهم قصد من أرسله، ويعي حقيقة رسالته؟ وهل الرسالة مجرد إبلاغ حروف وألفاظ، لا معاني ودلالات؟! وهل يمكن أن يبلغ رسالة لا يفهمها فهماً يطابق قصدَ من أرسله، وينقل عنه قوله ﷻ: ﴿وَأَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ﴾ [النحل: ٤٤] وقوله ﷻ: ﴿مَثَلُ ٱلَّذِينَ حُمِّلُوا۟ ٱلتَّوْرَىٰةَ ثُمَّ لَمْ يَحْمِلُوهَا كَمَثَلِ ٱلْحِمَارِ يَحْمِلُ أَسْفَارًۢا﴾ [الجمعة: ٥]؟! فهل يجعل اللهُ الرسولَ مثل اليهود؟!

إن النبوة- في أحد معانيها- من الإنباء، أي الإخبار، فالنبي ﷺ يخبر العباد بمراد الله منهم، إمّا بألفاظ من الله، أو بألفاظ منه ﷺ. ولذلك قال تعالى ﴿وَلَوْ تَقَوَّلَ عَلَيْنَا بَعْضَ ٱلْأَقَاوِيلِ ﴿٤٤﴾ لَأَخَذْنَا مِنْهُ بِٱلْيَمِينِ ﴿٤٥﴾ ثُمَّ لَقَطَعْنَا مِنْهُ ٱلْوَتِينَ﴾ [الحاقة: ٤٤-٤٦]، فالله كما أنه لا يقر قولاً لم يقله، حتى لا ينخدع الناس، فكذلك لا يقر فهماً خاطئًا للرسول لنفس السبب، وآيات العتاب شاهدة بذلك.

ثم لنفرض جدلاً- وجدلاً فقط- أن الكلام لا يؤدي إلى المقصود منه، وهو الدلالة على قصد المتكلم، فما المانع من أن يُفهم اللهُ رسولَه ﷺ بمراده وقصده؟ وما وجه انتفاء البشرية عن الرسول ﷺ بمعرفة قصد الله؟! وهل معنى أن الرسول بشر أنه كسائر البشـر في كل شيء؟ ألا يجوز أن تكون له خصوصيات؟ وكيف لا والرسالة أول تلك الخصوصيات؟! ألم يطلعه الله على بعض الغيب، من الماضي والحاضر والمستقبل؟! فما المانع إذًا من أن يطلعه الله على قصده ولو من غير كلام؟

وهل تقديس النبي ﷺ أصبح جريمة؟ إن من يقول بذلك لا يعرف معنى المقدس، أو يعرف ويُلبس، فالمقدس هو المطهَّر من العيوب والنقائص. والقداسة الكاملة المطلقة لا تكون إلا لله، ولكن هناك قداسة نسبية كقداسة الأنبياء وسيدهم محمد ﷺ. فالنبي ﷺ معصوم من الخطأ، وهذه قداسة ليست لغيره من البشر إلا الأنبياء. ولكنه مع ذلك بشـر والبشـريةُ يعتريها النقص. فالزواج وإن كان كمالاً في المخلوق، ولكن نقص في حق الخالق؛ لأن الإنسان يتزوج ويلد ليسد حاجته ونقصه، وهذا لا يليق بالخالق.

المقصود أن القداسة نسبية، وهذه النسبية لا تختص بهذه الصفة، فالله هو الرحيم، أي له الرحمة المطلقة، والنبي ﷺ رحيم، قال تعالى ﴿بِٱلْمُؤْمِنِينَ رَءُوفٌ رَّحِيمٌ﴾ [التوبة: ١٢٨]، ولكن رحمة المخلوق- وإن كَمُلت في حق البشر- تختلف عن رحمة الخالق. فالله هو القدوس، والرسول مقدس، ولكن ليست قداسة الله ﷻ كقداسة الرسول ﷺ.

ثالثًا: عندما يقال «الفرار من اللبن» قد يتعجب البعض ويتحير في فهم المراد من العبارة، وقد يضحك البعض الآخر، فالعبارة تتركب من مقدمتين ونتيجة، المقدمتان هما: الفرار من الجبن، والجبن من اللبن، والنتيجة: إذًا الفرار من اللبن.

كذلك عندما يقال إن المطابقة بين القصد الإلهي والفهم الإنساني نوع من الشرك؛ لأن القصد الإلهي مطلق وثابت، والفهم الإنساني نسبي ومتغير، والمطابقة بين المطلق والمتغير شرك.

فالقصد الإلهي: هو ما يريده سبحانه، والإرادة نوعان: إرادة كونية قدرية، كقوله تعالى: ﴿إِنَّمَآ أَمۡرُهُۥٓ إِذَآ أَرَادَ شَيۡـًٔا أَن يَقُولَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ﴾ [يس: ٨٢]، وإرادة شرعية، كقوله تعالى: ﴿يُرِيدُ ٱللَّهُ بِكُمُ ٱلۡيُسۡرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ ٱلۡعُسۡرَ وَلِتُكۡمِلُواْ ٱلۡعِدَّةَ وَلِتُكَبِّرُواْ ٱللَّهَ عَلَىٰ مَا هَدَىٰكُمۡ وَلَعَلَّكُمۡ تَشۡكُرُونَ﴾ [البقرة: ١٨٥].

والفهم الإنساني هو نوع من العلم؛ لأن العلم هو مطلق الإدراك، أما الفهم فهو إدراك الشيء بالذهن، فكل فهمٍ علمٌ، ولا عكس. والشرك هو المطابقة بين إرادة العبد وإرادة المخلوقين، أو علم الله وعلم المخلوقين. أمّا أن يقول عاقل لمثله إنك بقولك «إن الله يريد منا كذا وكذا» قد أشركت؛ لأنك طابقت بين علمك وإرادة الله، فهذا هو المستحيل بعينه. فإمّا أن يكون أحدهما قد ألغى عقله، أو يريد من الآخر أن يلغيه، والذي يلغي عقله نخشى عليه من النار، وصدق الله إذ يقول: ﴿وَقَالُواْ لَوۡ كُنَّا نَسۡمَعُ أَوۡ نَعۡقِلُ مَا كُنَّا فِيٓ أَصۡحَٰبِ ٱلسَّعِيرِ ١٠ فَٱعۡتَرَفُواْ بِذَنۢبِهِمۡ فَسُحۡقٗا لِّأَصۡحَٰبِ ٱلسَّعِيرِ﴾ [الملك: ١٠-١١].

رابعًا: من المعلوم من الدين بالضرورة أن الله أنزل القرآن على النبي ﷺ بلسان العرب، قال تعالى: ﴿إِنَّآ أَنزَلۡنَٰهُ قُرۡءَٰنًا عَرَبِيّٗا لَّعَلَّكُمۡ تَعۡقِلُونَ﴾ [يوسف: ٢] ليفهموا مراد الله، ويقوموا به، ولم يكن هذا الأمر خاصًّا برسول الإسلام وخاتم الأنبياء، بل كل المرسلين أرسلهم الله ليعلموا أقوامهم بلغتهم التي يفهمون ألفاظها ومعانيها جيدًا، قال تعالى: ﴿وَمَآ أَرۡسَلۡنَا مِن رَّسُولٍ إِلَّا بِلِسَانِ قَوۡمِهِۦ لِيُبَيِّنَ لَهُمۡۖ﴾ [إبراهيم: ٤].

فالبيان الذي هو الإفصاح عن المراد، والكشف عن القصد، هو الغاية التي من أجلها تُستعمَل اللغة، وهذا من أجلِّ نعم الله على الإنسان، قال تعالى: ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ ١ عَلَّمَ ٱلۡقُرۡءَانَ ٢ خَلَقَ ٱلۡإِنسَٰنَ ٣ عَلَّمَهُ ٱلۡبَيَانَ﴾ [الرحمن: ١-٤]، ولا تكون اللغة كذلك إلا إذا كانت الألفاظ وما تدل عليه معلومةً للمخاطب، إمّا بنفسها، أو بما يحتف بها من قرائن، والمراد بها يسير فهمه ﴿لِمَن كَانَ لَهُۥ قَلۡبٌ أَوۡ أَلۡقَى ٱلسَّمۡعَ وَهُوَ شَهِيدٞ﴾ [ق: ٣٧].

وعليه، فتصور نزول القرآن بلسان العرب كافٍ في إثبات إمكانية الوصول إلى القصد الإلهي، بل وجوب استعمال العقل في معرفة مراد الله من العباد. فإذا أضيف إلى ذلك أن هذا القرآن مبين، وأن وظيفة الرسول ﷺ هي التبيين، لم يعد هناك ما يدعو إلى هذا الهراء وتلك الخرافات.

خامسًا: الابتلاء هو الغاية من وجود البشر على وجه الأرض، قال تعالى: ﴿لِنَبْلُوَهُمْ أَيُّهُمْ أَحْسَنُ عَمَلًا﴾ [الكهف: ٧]، وقال تعالى: ﴿ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلْمَوْتَ وَٱلْحَيَوٰةَ لِيَبْلُوَكُمْ أَيُّكُمْ أَحْسَنُ عَمَلًا ۚ وَهُوَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْغَفُورُ﴾ [الملك: ٢]، ولا يتصور الابتلاء إلا بمعرفة المبتَلى بقصد المبتلِي منه؛ حتى يتحقق معنى الابتلاء، وما يترتب عليه من الثواب والعقاب.

فمَن وافق فعلُه إرادةَ الله الشرعية فقد فاز، ومن خالف فقد عصى واستحق العقاب. والأمر إذا لم يكن واضحًا منه المراد، مبينًا لقصد الآمر، لم يكن حجة عليه، ولجاز أن يتذرع بأنه وافق الأمر حسب فهمه واجتهاده، وهذا ما لم يحدث أبدًا.

حتى إبليس لم يدّعِ هذا الادّعاء- نسبية الفهم وتغيره- عندما سأله ربه: ﴿قَالَ مَا مَنَعَكَ أَلَّا تَسْجُدَ إِذْ أَمَرْتُكَ﴾ [الأعراف: ١٢]، وصرح بالدافع الذي توهمه، والذي يدل على استكباره على الأمر: ﴿قَالَ أَنَا۠ خَيْرٌ مِّنْهُ خَلَقْتَنِى مِن نَّارٍ وَخَلَقْتَهُۥ مِن طِينٍ﴾ [الأعراف: ١٢].

فما بال أولئك القوم فاقوا إبليس، وادّعوا أن من حقهم أن يفهموا الأمر كما أرادوا هم، لا كما أراد الله!!

الشبهة الثالثة: ادّعاء الوصول إلى القصد الإلهي يعني الحديث باسم الله

بيان الشبهة:

يقول الدكتور محمد أركون: «إن بلورة القانون الإسلامي وممارسته التاريخية ينبغي أن تُلحَق بالظاهرة الإسلامية، وبخاصة في جانبه المطبّق كقانون وضعي (أي فقه). وأما دور الظاهرة القرآنية هنا فيُختزل في الواقع إلى مجرد خلق التقديس، بل وحتى التأليه على كتب هذه الأحكام الفقهية التي أصبحت تدريجيًّا القانون الديني (أو الشريعة)»[1].

ويقول: «وبمعنى آخر، إن علم الأصول قد ساهم على المستوى الثقافي في جعل القانون المبلور والمنجز في الواقع من قبل القضاة والفقهاء الإسلاميين الأول من خلال الظروف الاجتماعية والثقافية الخاصة ببيئات الحجاز والعراق وسوريا إبّان القرنين الأول والثاني الهجري، أقول قد ساهم في جعله يبدو مقدسًا ومتعاليًا ولا بشريًّا. وقد نتج هذه العملية الكبرى أن القانون الوضعي في منشئه وأصله إلى حدٍّ كبير يستمر عرضه وتقديمه وتطبيقه باسم الشريعة وكأنه قانون إلهي»[2].

ويقول خليل عبد الكريم: «وقال أحدهم إن من حقك أن تتحدث باسم الإسلام إذا اقتربت من أصوله الشرعية الصحيحة، ورغم غموض عبارة «أصوله الشرعية الصحيحة» وهل للإسلام أصول شرعية غير صحيحة؟! رغم ذلك فإن معنى مقالة هذا الأخ أن أي فرد أو جماعة تدّعي اقترابها مجرد اقتراب من»أصوله الشرعية الصحيحة» يكون من حقه أو حقها التحدث باسم عموم الإسلام، وهذا أحد الأسباب المهمة والجوهرية لـ»الخربقة» [في المعجم الوسيط لمجمع اللغة العربية: خربق الشيء أفسده]

(١) «الفكر الأصولي واستحالة التأصيل» ص٢١١.

(٢) «تاريخية الفكر العربي الإسلامي» ص ٢١،٢٢.

الفظيعة التي تسود الفضاء الإسلامي، ويبدو والعلم عند الله وحده أن قائل هذه العبارة التي أفلتت من عقله الباطن ولكنها تشي باليقين المترسب لدى الإسلامَوِيِّين جميعِهم لم يسمعْ بالحديث النبوي المعروف بحديث بريدة: «فلا تنزلهم على حكم الله، ولكن أنزلهم على حكمك فإنك لا تدري أتصيب حكم الله فيهم أم لا»[1]، فإذا كان الرسول ﷺ يؤكد أن الصحابي (أحد الفاعلين الاجتماعيين والمشاركين في تجربة المدينة) قد يعجز عن الوصول إلى حكم الله الصحيح، فكيف يجيز الأخ الإسلاموي لأي مسلم اقترب من الأصول الشرعية الصحيحة أن يحتكر الحديث باسم الإسلام؟»[2].

ويقول المهندس محمد شحرور: «إن آيات التشريع ذات الكينونة المطلقة، وهي ما نسميه: «الشريعة الاسلامية» شيء والفقه الإسلامي- الذي يمثل تفاعل الناس وفهمهم للتشريع في لحظة زمانية تاريخية معينة- شيء آخر تمامًا؛ إذ إن الشريعة الاسلامية إلهية، بينما الفقه الاسلامي إنساني تاريخي. وبدون وعي هذا الفرق وأخذه بعين الاعتبار لا أمل لنا بالخروج من المأزق بأن الإسلام إلهي، والفقه الإسلامي والتفسير إنساني.

وهذا هو الفرق بين الإسلام والمسلمين؛ فالإسلام هو التنزيل الحكيم، والمسلمون همْ تفاعل تاريخي اجتماعي إنساني مع التنزيل، أي التشخيص الواقعي التاريخي للتنزيل، وسيكون هناك فرق بينهما في الماضي والحاضر والمستقبل..

والإصرار على أن التفاسير مطلقة مقدسة تمثل عينَ المقاصد الإلهية أمرٌ بالغُ الخطورة»[3].

ويقول الدكتور سيد القمني: «ومن هنا، ساغ وباح للمسلمين الاختلاف في التفسير والتأويل؛ حيث الاختلاف بشري، وطبيعة من طبائع الأشياء، لكن الجرم يقع حين

(١) رواه مسلم (١٧٣١).

(٢) «نحو فكر إسلامي جديد» (٢) ص ٢٢٨.

(٣) «نحو أصول جديدة للفقه الإسلامي» ص٩٤.

يزعم أحد المختلفين أن رأيه هو الصواب اليقيني الموافق للغرض الإلهي وأن ما خالفه هو الخطأ والانحراف، وهو ما يؤدي في النتيجة النهائية إلى أن ينسبَ الأولُ لنفسه كلَّ الصلاح والتقوى ويكفّر الآخر المختلف وينفيه من جماعة المؤمنين»[1].

والجواب:

من المعلوم أن الحديث باسم الله هو نتاج عقيدة نصرانية باطلة سوّغ بها رجالُ الدين النصراني أكثرَ انحرافاتهم؛ فهم يؤمنون بمبدأ «التوسط بين الله والخلق» الذي يقتضي ألا يذهب الإنسانُ إلى القائمين على الكنيسة ليعلمه كيف يعبد الله، بل يذهب إليه ليعبد الله بواسطته، وليس للمذنب أن يتَّجه بالتوبة إلى الله طالبًا الصفح والمغفرة، بل عليه أن يتَّجه إلى رجل الدين معترفًا أمامَه بذنبه ليقوم بالتوسط لدى الله فيغفر له. وتأسيسًا على هذا المبدأ حدثت المهزلة الشهيرة مهزلة صكوك الغفران.

وتستدل الكنيسة على هذا المبدأ بما تنسبه للمسيح أنه قال لبطرس كبير الحواريِّين: «أنت بطرس، وعلى هذه الصخرة أبني كنيستي وأبواب الجحيم لن تقوى عليها وأعطيك مفاتيح ملكوت السموات فكل ما تربطه على الأرض يكون مربوطًا في السماء وكل ما تحله على الأرض يكون محلولاً في السموات»[2].

«ونحن لا نملك حياله إلا موقفًا واحدًا صريحًا هو موقف الإنكار القاطع لنسبة هذا القول إلى رسول الله المسيح ﷺ. إن هذا القول يخدش التوحيد الذي دعا إليه الأنبياء كافة، ويمسُّ العقيدة الإيمانية الصحيحة في جوهرها، وهذا نوع من دعوى الأناجيل الزاعمة بأن المسيح قال "أنا ابن الله" سواء بسواء، بل إن إنجيل متَّى ليصرح بأن المسيح إنما قال ذلك لبطرس مكافأة له على قوله "أنت المسيح ابن الله الحي". ولقد قال الحق-

(١) «الفاشيون والوطن» ص٧٨.

(٢) «إنجيل متَّى» (١٩:١٦-٢٠).

تبارك وتعالى-: ﴿مَا كَانَ لِبَشَرٍ أَن يُؤْتِيَهُ ٱللَّهُ ٱلْكِتَٰبَ وَٱلْحُكْمَ وَٱلنُّبُوَّةَ ثُمَّ يَقُولَ لِلنَّاسِ كُونُوا۟ عِبَادًا لِّى مِن دُونِ ٱللَّهِ وَلَٰكِن كُونُوا۟ رَبَّٰنِيِّۦنَ بِمَا كُنتُمْ تُعَلِّمُونَ ٱلْكِتَٰبَ وَبِمَا كُنتُمْ تَدْرُسُونَ﴾ [آل عمران: ٧٩].

فالأنبياء دعاة التوحيد ورسل الحق لا يتصور أن تصدر عنهم دعوى فيها شائبة من شرك، وحاشا أن يزعم أحدٌ منهم لنفسه شيئًا من خصائص الألوهية، فضلاً عن أن يهبه لغيره.

والمسيح عليه السلام بشرٌ رسول، لايملك لنفسه ضرًّا ولا نفعًا، فكيف يجوز أن ينسب إليه أنه يمتلك مفاتيح الملكوت التي لا يملكها إلا الله وحده؟ وإذا كنا ننكر جازمين أن يملكها المسيحُ فلا معنى للجدال في كونه وهبَها لبطرس أو لم يهبها، وكوْن الكنيسة ورثتها أو لم ترثها. فالخطأ هنا أساسي لا يمكن إقرارُه، كما لايمكن أن نقر بأن المسيح إله»[1].

وتحريف الكنيسة للإنجيل وقولهم على الله غير الحق هو اعتقادٌ للمسلمين لا يصح إسلام المرء إلا به، وإلا كان جاحدًا للقرآن مكذبًا لربه القائل ﷻ: ﴿تَقُولُونَ عَلَى ٱللَّهِ غَيْرَ ٱلْحَقِّ﴾ [الأنعام: ٩٣]، ﴿يَقُولُونَ هَٰذَا مِنْ عِندِ ٱللَّهِ لِيَشْتَرُوا۟ بِهِۦ ثَمَنًا قَلِيلًا ۖ فَوَيْلٌ لَّهُم مِّمَّا كَتَبَتْ أَيْدِيهِمْ وَوَيْلٌ لَّهُم مِّمَّا يَكْسِبُونَ﴾ [البقرة: ٧٩]، ﴿أَفَتَطْمَعُونَ أَن يُؤْمِنُوا۟ لَكُمْ وَقَدْ كَانَ فَرِيقٌ مِّنْهُمْ يَسْمَعُونَ كَلَٰمَ ٱللَّهِ ثُمَّ يُحَرِّفُونَهُۥ مِنۢ بَعْدِ مَا عَقَلُوهُ وَهُمْ يَعْلَمُونَ﴾ [البقرة: ٧٥]، ﴿ٱتَّخَذُوٓا۟ أَحْبَارَهُمْ وَرُهْبَٰنَهُمْ أَرْبَابًا مِّن دُونِ ٱللَّهِ﴾ [التوبة: ٣١].

والذي يتجرَّأ على ربه فيجعل لنفسه حقَّ التحليل والتحريم ويرضى لنفسه أن يكون ربًّا من دون الله؛ فأي وازعٍ يوقفه عن طغيان، وأي ضمير يردعه عن الفساد والإفساد، ولذلك انتشر طغيانُ الكنيسة واشتهر، ليس روحيًّا فقط، بل وماليًّا وسياسيًّا وعلميًّا.

---

(١) «العلمانية» سفر الحوالي ص٨٢،٨٣.

والسؤال الآن: ما هو وجه المقارنة بين دين محرَّف ودين تعهد الله بحفظه ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾ [الحجر: ٩]؟! دين يدعي الإلوهية لرسوله، ودين يصرِّح ببشريته وعبوديته لله؟! دين يدعي العصمة لرجاله، ودين يأمرُ كلَّ مَن آمن به بالتوبة والاستغفار ﴿وَتُوبُوا إِلَى اللَّهِ جَمِيعًا أَيُّهَ الْمُؤْمِنُونَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ﴾ [النور: ٣١]؟! دين ينقص ويزيد تبعًا للأهواء الكنيسة، ودين أكمله رب العالمين ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ﴾ [المائدة: ٣]؟! دين يجعل لعلمائه حقَّ الوساطة بين العبد والرب، ودين يأمر علماءه بالقيام بمسؤولية تعليم العباد حتى يعبدوا ربهم دون وسيط ﴿فَلَوْلَا نَفَرَ مِن كُلِّ فِرْقَةٍ مِّنْهُمْ طَائِفَةٌ لِّيَتَفَقَّهُوا فِي الدِّينِ وَلِيُنذِرُوا قَوْمَهُمْ إِذَا رَجَعُوا إِلَيْهِمْ لَعَلَّهُمْ يَحْذَرُونَ﴾ [التوبة: ١٢٢]؟!

ولنضرب مثالاً يوضح الغرض من المقارنة: لو قال أحد المسلمين: إن اليهود والنصارى- أهل الكتاب- كفار؛ لأن الله تعالى قال: ﴿لَّقَدْ كَفَرَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّ اللَّهَ هُوَ الْمَسِيحُ ابْنُ مَرْيَمَ﴾ [المائدة: ١٧]، وقال: ﴿لَّقَدْ كَفَرَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّ اللَّهَ ثَالِثُ ثَلَاثَةٍ﴾ [المائدة: ٧٣]، وقال: ﴿لُعِنَ الَّذِينَ كَفَرُوا مِن بَنِي إِسْرَائِيلَ عَلَىٰ لِسَانِ دَاوُودَ﴾ [المائدة: ٧٨]، وقال: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَكْفُرُونَ بِاللَّهِ وَرُسُلِهِ وَيُرِيدُونَ أَن يُفَرِّقُوا بَيْنَ اللَّهِ وَرُسُلِهِ وَيَقُولُونَ نُؤْمِنُ بِبَعْضٍ وَنَكْفُرُ بِبَعْضٍ وَيُرِيدُونَ أَن يَتَّخِذُوا بَيْنَ ذَٰلِكَ سَبِيلًا ﴿١٥٠﴾ أُولَٰئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ حَقًّا ۚ وَأَعْتَدْنَا لِلْكَافِرِينَ عَذَابًا مُّهِينًا﴾ [النساء: ١٥٠-١٥١]، وقال: ﴿لَمْ يَكُنِ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ وَالْمُشْرِكِينَ مُنفَكِّينَ حَتَّىٰ تَأْتِيَهُمُ الْبَيِّنَةُ﴾ [البينة: ١] فهل نحكم على القائل بمضمون هذه الآيات وغيرها أنه قد تحدث باسم الله كاذبًا على الله كما كان يفعل رجال الكنيسة؟!

وهل الذي يقول: إن الله قصد أو أراد من المؤمنين به وبرسوله ﷺ ألا يتخذوا الكافرين أولياء من دون المؤمنين[1]، وحذَّرهم من نفسه إن فعلوا ذلك- إلا فيما أباحه

(١) كما هو معلوم أن الولاء شيء والبر والإقساط شيء آخر، قال تعالى: ﴿لَّا يَنْهَاكُمُ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ لَمْ يُقَاتِلُوكُمْ فِي الدِّينِ وَلَمْ يُخْرِجُوكُم مِّن دِيَارِكُمْ أَن تَبَرُّوهُمْ وَتُقْسِطُوا إِلَيْهِمْ ۚ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ﴾ [الممتحنة: ٨].

لهم- يكون قد تحدث باسم الله كاذبًا على الله؟! والله تعالى يقول ﴿لَّا يَتَّخِذِ ٱلْمُؤْمِنُونَ ٱلْكَٰفِرِينَ أَوْلِيَآءَ مِن دُونِ ٱلْمُؤْمِنِينَ ۖ وَمَن يَفْعَلْ ذَٰلِكَ فَلَيْسَ مِنَ ٱللَّهِ فِى شَىْءٍ إِلَّآ أَن تَتَّقُوا۟ مِنْهُمْ تُقَىٰةً ۗ وَيُحَذِّرُكُمُ ٱللَّهُ نَفْسَهُۥ ۗ وَإِلَى ٱللَّهِ ٱلْمَصِيرُ﴾ [آل عمران: ٢٨].وهل الذي يقول: إن الله أراد التيسيرَ على المؤمنين ورفع الحرج عنهم، وأنه لم يكلف العباد ما لا يطيقونه في دينهم يكون قد تحدّث باسم الله كاذبًا عليه؟!

والله يقول: ﴿يُرِيدُ ٱللَّهُ بِكُمُ ٱلْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ ٱلْعُسْرَ﴾ [البقرة: ١٨٥] ويقول: ﴿وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِى ٱلدِّينِ مِنْ حَرَجٍ﴾ [الحج: ٧٨]، ويقول ﴿لَا يُكَلِّفُ ٱللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾ [البقرة: ٢٨٦].

وهل.. وهل.. وهل.. الخ.

المَبْحَثُ الثَّانِي

الردُّ على نفي امتلاك الحقيقة المطلقة

يشتمل على:

الشبهة الأولى: لا توجد ثمة قراءة بريئة.

الشبهة الثانية: سدنة التراث هم أصحاب القراءة المغرضة.

الشبهة الأولى: لا توجد ثمَّة قراءة بريئة

بيان الشبهة:

يقول الدكتور نصر أبو زيد: «وثمة قاعدتان أساسيَّتان يحسُن الإشارة إليهما في منهج تحليل الخطاب. وذلك لأهميتهما في تحديد طبيعة «الإجراءات» التحليلية المستخدمَة في هذا الكتاب.

القاعدةُ الأولى: أن الخطابات المنتجة في سياق ثقافي حضاري تاريخي ليست خطابات «مغلقة» أو مستقلة عن بعضها البعض.

القاعدةُ الثانية: أن كل الخطابات تتساوى من حيث هي خطابات وليس من حق واحدٍ منها أن يزعم امتلاكه للحقيقة.. لذلك يبرأ منهج تحليل الخطاب هنا بقدرٍ من الإمكان من الاستسلام لأوهام اليافطات المستقرة تراثيًّا وإعلاميًّا. بوصف بعض الخطابات وصفًا يستهدف وضعها في قلب «الدين» ذاته.

هذا بالإضافة إلى أن «الدين» ذاته ليس إلا مجموعة من النصوص التي تتحدد دلالتها- بدورها- بالسياق، وذلك بوصفها «خطابًا «وكون الخطاب إلهيًّا- من حيث المصدر- لا يعني عدم قابليته للتحليل بما هو خطاب إلهي تجسد في اللغة الإنسانية بكل إشكاليات سياقها الاجتماعي والثقافي والتاريخي»[1].

ويقول: «إنَّ للماضي وجودَه المستقل دون شك، بمعنى أن له وجودًا تاريخيًّا في الماضي (وجودًا بالمعنى الأنطولوجي)، أمّا بالمعنى المعرفي (الأبستمولوجي) فالماضي - مستمرًّا-

(١) «النص والسلطة والحقيقة» ص ٧، ٨.

يشكل الحاضر، كما يعيد وعينا الراهن إعادة تشكيله. إن العلاقة بين الماضي والحاضر- بهذا الفهم- علاقة جدلية، وكذلك العلاقة بين التراث والباحث. لا يكفي أن يتبنى الباحث في تراثه الاتجاهات التقدمية الخيرة، بل عليه أن يعي- بنفس الدرجة- جدلية علاقته مع هذا التراث، وأن يتخلص من وهم النظرة الموضوعية.. إنَّ رفضَ وهم «الفهم الموضوعي» هو نقطة الانطلاق الأولى للتحكم في الهواء والنوازع والأغراض، ومواجهتها بدلًا من تركها تعملُ في الخفاء. وهذا الوعي يمكّن الباحث من السيطرة على موقفه وفهمه وتقنينه. مما يعطي رؤيته بعدًا أعمق، ويجنبه مزالق الشطح والوثب والربط الميكانيكي بين الظواهر»[1].

ويقول: «انطلاقًا من الوعي بهذه العلاقة الجدلية بين الماضي والحاضر، وبين الباحث وموضوعه، لابد من التسليم- مع لوي آلوسير- بأنه «لا توجد ثمة قراءة بريئة» يبدأ الباحث من موقعه الراهن وهمومه المعاصرة محاولًا إعادة اكتشاف الماضي، والباحث في هذه الحالة يسلم بما يربطه بالماضي من علاقة جدلية، وينطلق من حق الحاضر في فهم الماضي في ضوء همومه، كما أنه يسلم بأن هذا الماضي ليس كتلة واحدة، وإنما هو اتجاهات، تعكس قوى ومصالح طبقات. وهو- من ثم- يفتش في اتجاهات الماضي عن سند لموقفه الراهن. إنه بكلمات أخرى لا يتبنَّى الماضي ككل، بقدر ما يختار منه نافيًا بعض عناصره ومثبتًا بعضها الآخر. إن الماضي في هذه الرؤية له استمرار في الحاضر، وإن يكن استمرارًا غير تشابهي»[2].

ويقول الدكتور محمد أركون: «في الواقع، إن هذه التعاليم المقدسة مهما تكن قيمة تعاليها؛ هي مرتبطة حتمًا بظروف عملية لإنجازات تاريخية واقعية. بمعنى آخر، فإن التراث الحي لن ينجو- وهو في الواقع لم ينجُ- من الاستخدامات الأيديولوجية للجماعات السوسيولوجية المتخاصمة على السلطة والتملك والأرزاق»[3].

---

(١) «إشكاليات القراءة وآليات التأويل» ص ٢٢٨،٢٢٩.

(٢) المصدر السابق ص ٢٢٨،٢٢٩.

(٣) المصدر السابق ص ١٢٦.

ويقول الدكتور حسن حنفي: «ولا ينقص الالتزام بالقضية من حياد الباحث أو مِن نزاهته أو مِن موضوعيته. فلا تعني الموضوعية التخلي عن الحكم أو عدم الغوص في الأشياء وأخذ موقف. فالباحث عالم ملتزم، والتزامه أساس علمه ويقوم على علم، بل إن علمه هو بالتزامه بقضايا التغير الاجتماعي. وهذا الالتزام هو نفس موضوع العلم، وبتعبيرٍ معاصر نقول: الأيديولوجية هي العلم، والعلم هو الأيديولوجية»[1].

ويقول: «إن النصّ [القرآن] بطبيعته مجرد صورة عامة تحتاج إلى مضمون يملؤها. وهذا المضمون بطبيعته قالَبٌ فارغ يمكن ملؤه من حاجات العصر ومقتضياته التي هي بناء الحياة الإنسانية التي عبّر فيها الوحي عن المقاصد العامة. ومن ثم فالتأويل ضرورة للنص، ولا يوجد نص إلا ويمكن تأويله من أجل إيجاد الواقع الخاص به، لا يعني التأويل هنا بالضرورة إخراجَ النص من معنى حقيقي إلى معنى مجازي لقرينة، بل هو وضع مضمون معاصر للنص؛ لأنّ النص قالب دون مضمون. التأويل هنا ضرورة اجتماعية من أجل تحويل الوحي إلى نظام بتغيير الواقع إلى واقع مثالي»[2].

ويقول الدكتور سيد القمني: «وإعمالًا لذلك لا يمكن فهم المذاهب على تنافرها الشديد واختلافها البعيد، ولا يمكن فهم تعدد المدارس الفقهية رغم تعاصرها وتزامنها، ولا يمكن فهم اختلاف المدارس الفلسفية الإسلامية والمدارس الكلامية وتباينها وتعارضها إلا بالاعتراف: **بدنيوية الأغراض وبشرية المفاهيم وتاريخية الأحداث**، وأن عدم الاعتراف بذلك كان وراء المذابح والمظالم حيث رأت كلُّ فرقة أنها- فقط- المؤمنة، وغيرها على ضلال»[3].

---

(١) «الأيدلوجية والعلم ضدَّان في التراث الغربي وفي مصطلحات الماركسية. ولكن في الشعور القومي لبلدان العالم الثالث يحرك كلا اللفظيْن أشواقَ الجماهير نحو هدف واحد. هو الالتزام بالثقافة الوطنية التي يتحد فيها الأيديولوجية والعلم» «التراث والتجديد» ص٢٥.

(٢) «من العقيدة إلى الثورة» (١ / ٣٩٧-٣٩٨).

(٣) «الفاشيون والوطن» ص٨١.

الجواب:

عند وضع هذا الادّعاء وما أحاط به من مقدمات تحت مجهر الدراسة يتبينَّ لنا الآتي:

أولاً: تناقض أصحاب هذه الشبهة مع أنفسهم؛ فبعد أن كان الماضي يدل على السكون والخمود أصبح الآن الماضي مستمرًّا يشكل الحاضر، ولكن هذا لا يعني تناقض الأهداف، بل إن الأهداف تسير في اتجاه واحد دائماً، ولعل هذا هو الذي يجعلهم لا يشعرون بالتناقض في أقوالهم؛ فالماضي يدل على السكون والخمود لما كان المقصود طرح التراث جانبًا لاستكمال الخطى نحو نهضة الغرب. والآن الماضي مستمرٌّ يشكل الحاضر لإثبات جدلية العلاقة بين الماضي والحاضر، وهي ليست مقصودة في ذاتها إنما المقصود التركيز على أن الحاضر والوعي الراهن هو الذي يعيد تشكيلَ الماضي، فينتقي من الماضي ما يتناسب مع الحاضر.

ولهذا يقول نصر أبو زيد: إنه لابد من التسليم مع (لوي آلوسير) بأنه «لا يوجد ثمة قراءة بريئة»، وهو بهذا يضرب عصفورين بحجر واحد- كما يقولون- فهو يضفي الشرعية على التأويلات العصرية باعتبارها نتيجة منطقية لحقيقة علمية في نظره، ويبرر للمسلك الانتقائي الذي ينتقي من الماضي ما يكون سندًا للحاضر، ثم هو في نفس الوقت يسلب الموضوعية عن الفهم السلفي الصحيح؛ لأنه من وجهة نظره تعبيرٌ عن مصالح وأفكار طائفة مخصوصة.

ثانيًا: الإسلام ليس دعوة غامضة ولا مادة هُلامية، بل هو دين محكم له أصوله الثابتة ومصادره الواضحة، فهو غير قابل للحذف والإضافة والتعدي منذ أنزل الله تعالى قوله: ﴿ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِى وَرَضِيتُ لَكُمُ ٱلْإِسْلَٰمَ دِينًا﴾ [المائدة: ٣].

فالقرآن ليس نصًّا شعريًّا أغلقت ألفاظه وأعطي حقُّ تفسيرها لكل من شاء ليفسرها بما شاء، وإذا كان الله لم يُنزل شيئًا محددًا لا نستطيع أن نأخذ منه تشريعًا محكماً ولا توجيهًا بيّنًا، فلماذا إذًا وصف اللهُ قرآنه بأنه ﴿وَكِتَٰبٌ مُّبِينٌ﴾ [المائدة: ١٥]، وجعله نورًا وبيانًا،وبرهانًا وفرقانًا؟!

ولماذا خاطب رسولَه ﷺ بقوله: ﴿وَأَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ﴾ [النحل: ٤٤]، وإذا لم يكن ثم حكمٌ لله واضح فما الحكمة من الآيات القرآنية التي ألزمت بالحكم بما أنزل الله ووصفت من لم يحكم بما أنزل بما هو معلوم من الكفر أو الظلم و الفسوق؟!

وإذا لم يكن كلام الله ورسوله واضحًا لا يشتبه في الأفهام، فماذا يكون معنى الردّ إلى الله ورسوله ﷺ الذي جعله الله شرطًا في الإيمان في قوله تعالى: ﴿فَإِن تَنَٰزَعْتُمْ فِى شَىْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى ٱللَّهِ وَٱلرَّسُولِ إِن كُنتُمْ تُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ ۚ ذَٰلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا﴾ [النساء: ٥٩].

لقد جعل الله في مقابل اتباع حكمه: اتباع الهوى؛ فمن لم يحكم بما أنزل الله فإنما هو مُتَّبع للهوى، قال تعالى: ﴿وَأَنِ ٱحْكُم بَيْنَهُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَآءَهُمْ وَٱحْذَرْهُمْ أَن يَفْتِنُوكَ عَنۢ بَعْضِ مَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ إِلَيْكَ﴾ [المائدة: ٤٩]، وقال تعالى: ﴿يَٰدَاوُۥدُ إِنَّا جَعَلْنَٰكَ خَلِيفَةً فِى ٱلْأَرْضِ فَٱحْكُم بَيْنَ ٱلنَّاسِ بِٱلْحَقِّ وَلَا تَتَّبِعِ ٱلْهَوَىٰ فَيُضِلَّكَ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ ۚ إِنَّ ٱلَّذِينَ يَضِلُّونَ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ لَهُمْ عَذَابٌ شَدِيدٌۢ بِمَا نَسُوا۟ يَوْمَ ٱلْحِسَابِ﴾ [ص: ٢٦].

وممّا سبق يتضح أن الوهم- على الأقل بالنسبة للإسلام- هو وهمُ النسبية، لا وهم الفهم الموضوعي. كما يتضح أيضًا المقصود الحقيقي من وراء نفي إمكانية الفهم الموضوعي، والذي صرَّح به الدكتور نصر أبو زيد وهو قطع الطريق على سدنة التراث- حسب تعبيره- حيث إنهم يعتبرون تفسيرهم هو التفسير الصحيح ويضعونه في قلب الدين، ويجعلون كلَّ قول مخالفٍ خارجًا عن الدين، وهو بالطبع لا يريد أن يكون خارجًا عن الدين، كما أنه لا يريد أن يسلم لعلماء المسلمين بما يقولون.

وثمَّ هدف آخر من وراء هذا الادّعاء وهو إضفاء الشرعية على أقوال أهل البدع القديمة كالمعتزلة ونحوهم ليتخذ منهم سندًا لبدعته، ولذلك فهو يدندن حول أن الماضي ليس كتلةً واحدة، وإنما هو تيارات مختلفة متباينة في أفكارها، وعلينا أن ننتقي منها ما يتلاءم مع عصرنا

الحديث. إذًا، في نفي إمكانية الفهم الموضوعي للقرآن والسنة، ونفي امتلاك الحقيقة المطلقة لأي أحد- حتى لو كان الرسول ﷺ- فتحٌ لباب سعى الإسلامُ في سدِّه، وهو باب البدع في دين الله، قال تعالى: ﴿شَرَعَ لَكُم مِّنَ ٱلدِّينِ مَا وَصَّىٰ بِهِۦ نُوحًا وَٱلَّذِىٓ أَوۡحَيۡنَآ إِلَيۡكَ وَمَا وَصَّيۡنَا بِهِۦٓ إِبۡرَٰهِيمَ وَمُوسَىٰ وَعِيسَىٰٓۖ أَنۡ أَقِيمُواْ ٱلدِّينَ وَلَا تَتَفَرَّقُواْ فِيهِ﴾ [الشورى: ١٣].

ثالثًا: إن نفي الفهم الموضوعي، ومصادرة الحق من أصحابه، وفتح الباب لقبول التأويلات المختلفة للأصول الثابتة؛ يضيع السمة العظيمة التي تعد مصدر قوة الأمة وهي: اجتماعها على أساسٍ من دينها.

وهذه الحقيقة أثبتها القرآن ونبَّه الله إليها وأمرَ بها، فقد أمرنا بالوحدة ونهانا عن الاختلاف والتفرُّق، قال تعالى: ﴿وَٱعۡتَصِمُواْ بِحَبۡلِ ٱللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُواْ﴾ [آل عمران: ١٠٣]، ثم ذكرنا بالحال التي كنا عليها قبل الإسلام، فقد كنا قبائل متفرقة تقتل بعضها بعضًا، ويسبي بعضها بعضًا، فجاءنا الله بالإسلام فأصبحنا في ظله أخوة متحابين: ﴿وَٱذۡكُرُواْ نِعۡمَتَ ٱللَّهِ عَلَيۡكُمۡ إِذۡ كُنتُمۡ أَعۡدَآءً فَأَلَّفَ بَيۡنَ قُلُوبِكُمۡ فَأَصۡبَحۡتُم بِنِعۡمَتِهِۦٓ إِخۡوَٰنًا وَكُنتُمۡ عَلَىٰ شَفَا حُفۡرَةٖ مِّنَ ٱلنَّارِ فَأَنقَذَكُم مِّنۡهَاۗ﴾ [آل عمران: ١٠٣]، ثم نهانا عن مسلك الأمم السابقة، وهو التنازع والاختلاف بعد أن جاءتنا البينات[(١)]: ﴿وَلَا تَكُونُواْ كَٱلَّذِينَ تَفَرَّقُواْ وَٱخۡتَلَفُواْ مِنۢ بَعۡدِ مَا جَآءَهُمُ ٱلۡبَيِّنَٰتُۚ وَأُوْلَٰٓئِكَ لَهُمۡ عَذَابٌ عَظِيمٞ﴾ [آل عمران: ١٠٥].

والبينات هي النصوص الشرعية التي ظهرت دلالتُها على المراد على سبيل القطع[(٢)]، وهي التي تمثل أصول الدين- ولابد له من أصول- والتي لا مجال للتأويل فيها. وهذه الأصول هي الحقائق المطلقة التي لا يجوز مخالفتها، والتي يذم المخالف فيها يقينًا ويوصم بالبدعة في الدين.

---

(١) «كيف تستعيد الأمة الإسلامية مكانتها من جديد» للأشقر ص ٣٥-٣٦.

(٢) أما الاختلاف الناشئ عن عدم وجود نص (دليل قطعي الدلالة) فهذا النوع لا يدخل ضمن الاختلاف المذموم ولا يدعو للتنازع والافتراق، وقد وقع بين الصحابة في حياة الرسول ﷺ ولم ينكره على أصحابه.

إنَّ الله تعالى أراد لهذه الأمة أن تنضوي على اختلاف أجناسها وألوانها ولغاتها تحت اسم واحد وهو الإسلام، ولكن الدعوات الضالة لم تزل تطل برؤوسها عبر التاريخ الإسلامي لتُجَزِّئ المسلمين إلى فرق وجماعات تخالف الإسلام في كلية أو جزئية كلٌّ بحسبه [1].

إنَّ البلاء الأعظم الذي أصاب البشر كما يعلمنا القرآن هو اختلافهم في الدين، يقول رب العزة: ﴿وَإِنَّ هَٰذِهِۦٓ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَٰحِدَةً وَأَنَا۠ رَبُّكُمْ فَٱتَّقُونِ ﴿٥٢﴾ فَتَقَطَّعُوٓا۟ أَمْرَهُم بَيْنَهُمْ زُبُرًا ۖ كُلُّ حِزْبٍۭ بِمَا لَدَيْهِمْ فَرِحُونَ﴾ [المؤمنون: ٥٢-٥٣]، ويقول في موضع آخر: ﴿إِنَّ هَٰذِهِۦٓ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَٰحِدَةً وَأَنَا۠ رَبُّكُمْ فَٱعْبُدُونِ ﴿٩٢﴾ وَتَقَطَّعُوٓا۟ أَمْرَهُم بَيْنَهُمْ ۖ كُلٌّ إِلَيْنَا رَٰجِعُونَ﴾ [الأنبياء: ٩٢-٩٣]. قال ابن عباس ومجاهد وسعيد بن جبير وعبد الرحمن بن أسلم في تفسير الأمة الواحدة التي وردت في النصَّينْ السابقين أنها «الدين الواحد»[2].

والتقطّع الذي أشارت إليه الآيتان هو التفرق والاختلاف في أصول الدين، وقد يصل الأمر إلى الخروج عن دين الله خروجًا تامًّا وقد لا يصل، ولكن الأمة إذا اختلفت على الأصول وقعت الفرقة، وقد أخبرنا الرسول ﷺ أنّ هذا البلاء قد أصاب الأمم من قبلنا، وأنه سيصيب هذه الأمة كما أصاب غيرها من قبلها؛ فعن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسولَ الله ﷺ قال: «تَفَرَّقَتِ الْيَهُودُ عَلَى إِحْدَى وَسَبْعِينَ أَوِ اثْنَتَيْنِ وَسَبْعِينَ فِرْقَةً وَالنَّصَارَى مِثْلَ ذَلِكَ وَتَفْتَرِقُ أُمَّتِي عَلَى ثَلاثٍ وَسَبْعِينَ فِرْقَةً»[3].

يقول الإمام ابن تيمية: «وأمَّا تعين الفرقة الهالكة فأقدم من بلغنا أنه تكلم في تضليلهم يوسف بن أسباط، ثم عبد الله بن المبارك، وهما إمامان جليلان من أجلاّء أئمة المسلمين،

---

(١) «كيف تستعيد الأمة الإسلامية مكانتها من جديد» ص ٣٨-٣٩.

(٢) «تفسير القرآن العظيم» لابن كثير (٤/ ٥٩٠).

(٣) أبو داود (٤٥٩٨)، والترمذي (٢٦٤٠)، وابن ماجة (٣٩٩١)، وقال أبو عيسى: حديث أبي هريرة حديث حسن صحيح، وصححه الألباني في «السلسلة الصحيحة» برقم (٢٠٣).

قال: أصول البدع أربعة: الروافض، والخوارج، والقدرية، والمرجئة. فقيل لابن المبارك: والجهمية؟ فأجاب: أولئك ليسوا من أمة محمد»[1].

فأمّة محمد تشمل كلَّ من وحَّد الله، ولم يأتِ بناقضٍ ينقض الإسلام، وهم يمثلون الدائرة الأوسع التي مَن خرج عنها خرجَ عن الإسلام، وأهل السنة والجماعة هُم أهل الحق الصافي المجتمعون على أصول الإسلام، وهُم يمثّلون الدائرة الأضيق التي مَن خرج منها خرج إلى البدعة.

وعليه، فكلُّ من يسعى إلى إضعاف هذه الأمة، وبث الفرقة بين صفوفها؛ فهو مِن أعدائها، وعلى المرء أن يدرك مآلَ كلامه، والأحكام تعلق بما ظهر من أقوال وأفعال، فمن أظهر خيرًا فخير، ومن أظهر شرًّا فبحسبه.

(١) «مجموع الفتاوى» (٣/ ٣٥٠).

الشبهة الثانية: سدنة التراث هم أصحاب القراءة المغرضة

بيان الشبهة:

يقول الدكتور نصر أبو زيد: «لا يكفي أن يتبنَّى الباحث في تراثه الاتجاهات التقدمية الخيرة، بل عليه أن يعي- بنفس الدرجة- جدلية علاقته مع هذا التراث، وأن يتخلص من وهْم النظرة الموضوعية. إن أهمية هذا الوعي تضع أساسًا «موضوعيًّا» لموقف الباحث من التراث، إنها تؤصل اختياره بدلاً من أن تجعله في منطقة «الأهواء» و«النوازع»و«الأغراض الشخصية»، وهي الاتهاماتُ التي يواجهها عادة مَن يعتبرون أنفسهم سدنةً للتراث، وأصحاب الحق الوحيد في فهمه وتفسيره. إن هذا الوعي- من جانب آخر- يكون قادرًا على كشف الأساس النظري لموقف «الآخرين» من التراث؛ إنّه يفسرّ «فهمهم الخاص»أو «تأويلهم» الذي يعتبرونه «الفهم» الوحيد و«التفسير» الصحيح»[1].

ويقول الدكتور محمد أركون: «أمَّا أنا فأشير إلى الخاصيَّتين التاليتَيْنْ للقراءة الإيمانية. وهمُا خاصيتان لازَمَاها على طول الوقت. الأولى هي أنّ كل أنماط القراءات أو مستويات الاستخدام الإيماني للقرآن مسجونةٌ داخل السياج الدوغمائي المغلق. والثانية هي أن كبريات التفاسير الإسلامية التي فرضت نفسها كأعمال أساسية ساهمت في التطور التاريخي للتراث الحي تمارس دورها **كنصوص تفسيرية أرثوذكسية** (أي مستقيمة، وصحيحة، مجُمَعٌ عليها من قِبَل رجال الدين)»[2].

---

(١) «إشكاليات القراءة وآليات التأويل» ص ٢٢٨،٢٢٩.

(٢) «الفكر الأصولي واستحالة التأصيل» ص ٦٥.

ويقول: «ما أقصدُه **بالسياج الدوغمائي المغلق؟** أقصد مجمل العقائد الدينية والتصورات والمسلَّمات والموضوعات التي تتيح **لنظام العقائد/ واللاعقائد** أن يشتغل بمنأى عن كل تدخل **نقدي** سواء من الداخل أو الخارج. فالمؤمنون المنغلقون داخل السياج الدوغمائي يتبعون إستراتيجية معينة ندعوها إستراتيجية الرفض. وهي تستخدم ترسانة كاملة من الإكراهات والمجريات الاستدلالية والشكلانية التي تتيح المحافظة على الإيمان أو تجيشه أو تعبِّئه إذا لزم الأمر»[1].

ويقول خليل عبد الكريم: «ومن الغريب أن علماء السلف رضوان الله تعالى عليهم قد فطنوا إلى أهمية ربط الآية بحادثة نزولها والحديث النبوي بمناسبة وروده، فلقد ألف الواحدي النيسابوري في «أسباب النزول» والسيوطي فعل ذلك، أمَّا مؤلفات مناسبات ورود الحديث فهي كثيرة نذكر منها على سبيل المثال: «البيان والتعريف في أسباب ورود الحديث الشـريف» للدمشقي، ورجال الدين الإسلامي المحدثون لا يجهلون هذه المؤلفات، إذ هي مشهورة ومتداوَلة وطبعت عدة مرات، ولكنهم يلتفتون عنها، ولا يعيرونها اهتمامًا؛ لأنَّ المنهج الذي وضعته يصادم توجهاتهم، ذلك أنهم ينطلقون من ركائز أيديولوجية أو سياسية أو طبقية «منفعية مصلحية»، ومن ثمّ فهم يحرصون على بقاء «النصوص المقدسة» في حالة تجريد ومطلقية بحيث تصلح لكل تفسير وتتسع لأي تأويل، وفي مقدمته التفسير أو التأويل الذي يتفق مع أيديولوجية المفسر أو مذهبه السياسي ومكاسبه»[2].

ويقول المهندس محمد شحرور: «هنا، أريد أن أؤكد على نقطة في غاية الأهمية وهي أن القرآن كتاب الوجود المادي والتاريخي، لذا فإنه لا يحتوي على الأخلاق ولا التقوى ولا اللياقة ولا اللباقة، ولا تنطبق عليه عبارة «هكذا أجمع الفقهاء» و«هكذا قال الجمهور».

---

(١) المصدر السابق ص ٦٦، ٦٧.

(٢) المصدر السابق ص ١٤٢.

إننا في القرآن والسبع المثاني غير مقيدين بأي شيء قاله السلف، إننا مقيدون فقط بقواعد البحث العلمي والتفكير الموضوعي وبالأرضية العلمية في عصـرنا؛ لأنَّ القرآن حقيقة موضوعية خارج الوعي فهمناها أو لم نفهمها، قبلنا بها أو لم نقبل. والشيطان حين محاولة فهم القرآن يدخل فينا من خلال الأخلاق واللياقة واللباقة»[1].

الجواب:

يدندن القومُ حول نفي الموضوعية عن التفسير العلمي الحقيقي للنصوص باعتبار أنَّ الفهم الموضوعي وَهْم يجب أن يُتخلص منه. ولا يقف الأمر عند عدم التسليم لهذا التفسير العلمي الموضوعي بأنه قراءة موضوعية للنص فحسب، بل يصل إلى أبعد من ذلك فهو لا يساوي بين هذه القراءة والقراءات العصرية، وإنما يطعن عليها وعلى أصحابها من جهتين:

الأولى: أنها تنسب لنفسها الحقَّ وأن ما سواها باطل، هذا علاوة على أنها تتمسك بوهم القراءة الموضوعية لتحقيق مصالح شخصية لأنصار تلك القراءة التقليدية من مال وجاه ومناصب.. الخ.

الثانية: أنها تنظر إلى الماضي كأنه كتلة واحدة؛ حيث تهمل وتستبعد كلَّ القراءات التي تخالف فهمهم وتجعلها قراءاتٍ مبتدعة، وتقف فقط عند فهم السلف الذي يشير إلى عصر يختلف عن عصرنا، ومن ثمّ فهي لا تنتمي إلى التأويلات العصـرية- وهي المقبولة فقط وما سواها مرفوض- ولا تقدّم الجديد الذي يناسب العصر.

وهذا الطرح يفضحُ القوم ويكشف عن الحقيقة المخبأة وراء اتهامهم للمخالفين لهم بأنهم يزعمون امتلاكهم الحقيقة المطلقة:

---

(١) المصدر السابق ص ٩٠.

«ذلك لأن هذه المقولة إن جاز أن توجَّه على الإطلاق فإنما يجب أن توجَّه في المقام الأول إلى الاتجاه العلماني- دون غيره- على اختلاف وتنوع مذاهبه وتياراته.

إنّ التوجه العلماني الفكري الذي بدأ في الغرب مع عصر النهضة- نهاية العصور الوسيطة في التقويم الميلادي- مع ما يسمَّى بالنزعة الإنسانية- أي: إعلاء شأن «الإنسان» باعتباره القيمة الأسمى والمعيار الأوحد والمرجع الأخير- هو الذي ادَّعى لنفسه ملكية الحقيقة المطلقة.

لقد مرَّ هذا التوجّه بتحولات وتطورات عدة، من إحياء النزعات المادية الوثنية القديمة إلى ما وُصف بالتيار العقلاني المستنير في القرن السابع عشر والثامن عشر الميلاديَّيْن، وإلى الفلسفات المثالية ثم المادية- الجدلية والعلمية- في القرنين التاسع عشر والعشرين، وأخيرًا: الفلسفات وتيارات حديثة عدة كالبرجماتية والوجودية.. وغيرها.

ولكن في كل هذه التحولات كان التوجه العلماني- الذي نُقل إلينا وفُرض علينا في البلاد العربية والإسلامية في أشكال ساذجة وسطحية ولكنها متطرفة- هو الذي يدّعي أنه يمتلك الحقيقة المطلقة في وجه خصمه الرئيس وهو الدين: المسيحية في أوروبا، ثم الإسلام في عالمنا العربي. وعلى الرغم من أن هذا التوجّه جاء على أيدي مفكرين وكتاب وفلاسفة لا يزعم أحدهم أنه يوحَى إليه من السماء، بل يؤكدون بشريَّتهم، إلا أنهم زعموا لفكرهم هذا أنه الحقيقة المطلقة في الوقت الذي أضفوا فيه النسبية على الأفكار الدينية التي هي بطبعها مطلقة، على الأقل في انتسابها إلى الله خالقًا متعاليًا يغيرِّ ولا يتغيرَّ.

دأب التوجه العلماني بأشكاله- إذًا- على أن ينسب لنفسه وحدَه امتلاك الحقيقة المطلقة في كلِّ مجالات القيم والمبادئ الخلقية والاجتماعية والتاريخية العلمية، فالعقل- الذي يزعم هذا التوجه أنه هو أداته الأساسية- مطلق أبدي، لا نسبية فيه ولا تغيرٌّ، وهو الذي يُنصَب حاكمًا، تعرض عليه شتَّى العقائد والأفكار والمذاهب فيخطئها أو يصدقها ويقرُّها.

وأمام العقل- أو بالأصح: أمام التوجه العلماني- فالكلُّ نسبي متغير، وجزئي غير مكتمل، فالأديان ليست إلا مواصفاتٍ تاريخيةً جاءت لأسباب مادية ثم زال أثرها أو زالت مصداقيتها وصلاحيتها مع زوال هذه الأسباب أو القيم والمبادئ في الأخلاق والاجتماع والفنون.. غير ثابتة، بل هي الأخرى متغيرة بتغير البيئات والظروف التي أنتجتها، بل إن معاني اللغة واصطلاحاتها ليست هي الأخرى بمعزل عن عوامل النسبية والتغير، فالنصُّ يعني غدًا ما لا يعنيه اليوم، والعكس صحيح.

الوحيد الذي يتعالى على كل هذا التغير والسيولة وعدم الثبات والنسبية والجزئية هو: العقل العلماني! وهو ضمانُ اليقين المطلق وراعيه، وفارضه على الأشياء والأفكار.

بهذه البساطة يذهب التوجه العلماني إلى أنه هو مالك الحقيقة المطلقة، وأنَّ كل ما عاداه باطل وضلال، أو هو على الأصح: نسبي وناقص وغير دائم.

إذًا هم يرمون الإسلام والإسلاميين بالنقيصة والتهمة التي تتجلى أوضح ما تتجلى فيهم هُم، والزعم بامتلاك الحقيقة المطلقة- إذًا- ليس بجريمة ولا عيب؛ لأن العلمانيين بشتى مذاهبهم هُم أول من ينادي به لأنفسهم»[1].

وهُمْ وإن كانوا لا يدّعون امتلاك الحقيقة المطلقة كأشخاص لكن يمارسونه كاتجاه، فهم يرضون بالاختلاف، ولكن فيما بينهم دون خروج عن إطار فكرهم، فما وجه الغرابة إذًا عند أهل السنة فهم أيضًا يرضون بالاختلاف، ولكن فيما بينهم دون الخروج عن ثوابت الإسلام؟

هذا مع الفارق الكبير بين مصدر الفكر العلماني المشبوه، ومصدر دين الإسلام المقدّس.

---

(١) «من يمتلك الحقيقة المطلقة» مقال للدكتور محمد يحيى، مجلة البيان، السنة ١١، العدد ١٠٤، ربيع الآخر ١٤١٤ هـ.

المبحث الثالث

الردُّ على التحرر من سلطة النصوص

يشتمل على:

الشبهة الأولى: اجتهادات الأئمة تحوّلت إلى نصوص أصلية.

الشبهة الثانية: أهل السنة يمارسون القمع باسم النصوص عندما يوحّدون بين النصّ وفهمه.

الشبهة الأولى:
اجتهادات الأئمة تحوَّلت إلى نصوص أصلية

بيان الشبهة:

يقول الدكتور نصر أبو زيد: «هكذا تحدَّدت قوانينُ إنتاج المعرفة في الثقافة العربية على أساس سلطة النصوص، وأصبحت مهمة العقل محصورةً في توليد النصوص من نصوص سابقة.

فإذا كان القرآن هو النصُّ الأول والمركزي في الثقافة- لأنه استوعب النصوص السابقة عليه كافة- فقد تولَّد عنه نصّ «السنة» الذي تم تحويله- بفضل الإمام الشافعي كما سبقت الإشارة- من نصٍّ (شارح) إلى نصٍّ «مشرع». وعن النصَّيْن معًا تولَّدَ نصُّ «الإجماع» الذي صار نصًّا مشرعًا- أيضًا- ثم جاء القياس ليقنن عملية «توليد النصوص»»[1].

ويقول: «في تاريخ الثقافة العربية الإسلامية تحوَّلت النصوص الثانوية إلى نصوص أصلية، أي: تحولت- بفعل عوامل ومحددات اجتماعية تاريخية- إلى نصوص تمثل إطارًا مرجعيًّا في ذاتها. وقد حدث ذلك في كل مجالات المعرفة تقريبًا، وفي مجال علوم التفسير والفقه بصفة خاصة؛ حيث تحوَّلت اجتهادات الأئمة إلى نصوص أصلية يدور حولها الشرح والتفسير.

وهكذا انحصر مجال الاجتهاد في فهم تلك النصوص الثانوية والترجيح بين الآراء والاجتهادات الواردة فيها. وتراجع بشكل تدريجي التعاملُ المباشر مع النصوص الأصلية، وهذا هو الذي يقصده الباحث حين يشير إلى تحويل النصوص الثانوية إلى

---

(١) «النص والسلطة والحقيقة» ص ١٩.

نصوص أصلية، وهذا هو المقصود بالقول: إن العقل العربي الإسلامي ظل يعتمد سلطةَ النصوص»[١].

ويقول الدكتور محمد أركون: «وبعد انتصار ما كنت قد دعوته **بالنص الرسمي المغلق**، فإن التراث الإسلامي قد صدَّق على كل الأمر الواقع الذي تحقق في مجال التفسير وكتب الفقه أو القانون التي فرضت نفسها بصفتها صحيحة، ومستقيمة: أي أرثوذوكسية. ولهذا السبب نجد أنفسنا اليوم عاجزين عن العودة إلى النص القرآني المفتوح (أو المنفتح). كما ولا نستطيع أن نحرر بسهولة الشخص البشري من الأحكام المحددة في ذلك الجزء من القانون الخاص والمدعو **بقانون الأحوال الشخصية**»[٢].

ويقول جمال البنا: «فالإسلام الذي يتعبَّد به المسلمون اليوم في أربعة أقطار الأرض ليس هو إسلام الله والرسول، ولكنه إسلام الفقهاء والمذاهب التي وضعت منذ أكثر مِن ألف عام»[٣].

ويقول: «إنَّ التحدي الحقيقي الذي يجابه المفكر المسلم اليوم هو أن جلَّ ما قدمه القدماء والمفسرون والمحدثون لم يعد صالحًا لاختلاف المنهج. وبهذا لم تصبح القضية تعديلًا أو تطويرًا أو تنقية للتراث. لقد أصبح من الضروري إقامة الفكر الإسلامي على منهج جديد يعود رأسًا إلى القرآن الكريم»[٤].

ويقول: «وما ظلَّ المسلمون يستلهمون أحكامهم من فقهائهم فلن يكون هناك تقدم؛ لأنهم اشتروا الذي أدنى بالذي هو خير، وتركوا القرآن وراء ظهورهم»[٥].

---

(١) «الإمام الشافعي وتأسيس الأيديولوجية الوسطية» ص ١٣، ١٤.

(٢) «الفكر الأصولي واستحالة التأصيل» ص ٢١٢،٢١٣.

(٣) «الحجاب» ص ٧٧.

(٤) المصدر السابق ص ٧٧.

(٥) المصدر السابق ص ٧٨.

الجواب:

الادِّعاء بأن اجتهادات الأئمة تحوَّلت في تاريخ الثقافة العربية الإسلامية وفي الخطاب الديني السائد إلى نصوص أصلية مغالطة كبيرة يُراد لها أن تكون حقيقة في الأذهان لا مراء فيها، وإن لم تكن حقيقةً في أرض الواقع.

إنّ ادّعاءً كهذا يحتاج إثباته والتدليل عليه إلى كتاب كامل، أو على الأقل بابٍ في كتاب، يتم فيه استقراء المراحل التاريخية المتعددة والتيارات الفكرية المختلفة، ثم يتم رصد كيف تحولت النصوص الثانوية- على حد تعبيرهم- إلى أصلية، ومدى هذا التحول في البلاد الإسلامية المتباينة في بيئاتها، المتباعدة في أقطارها، لنخرج بنتيجة واضحة وبتاريخ محدد لهذا الحدث الهائل في تاريخ الإسلام.

هذا هو ما يقتضيه البحث ليكون بحثًا علميًّا وإلا كان شيئًا آخر، أي شيء غير العلم، ولكن الطامة ألا يكون بحثًا، فضلاً عن كونه علميًّا، ثم تسبغ عليه صفة الحقيقة العلمية لمجرد أن الكاتب يحمل لقب دكتور.

إن تناول اجتهادات الأئمة بالشرح لا يعني أكثرَ من الاهتمام بها والاحتفاء بأصحابها، وهذا هو الواجب في كلِّ علم: أن يعتبر اللاحقُ بالسابق ويقدّر له فضله، وأنْ يبدأ الباحث من حيث انتهى الآخرون، لا أن يبدأ من حيث بدأوا. ثم إن الترجيح بين تلك الاجتهادات دليلٌ على احتمال صوابها وخطئها، وهذا لا يكون إلا في الاجتهادات، ممّا يعد دليلاً على أن الاجتهادات لا ترقى بأي حال إلى مرتبة النصوص الأصلية؛ لأن النصوص الأصلية ليست عرضة للنقد، ولا يجوز عليها الخطأ، ولا يجوز أخذ بعضها وإهمال الآخر، ولقد وصمَ الله من يفعل ذلك في كتابه بالكفر، قال سبحانه: ﴿أَفَتُؤْمِنُونَ بِبَعْضِ ٱلْكِتَٰبِ وَتَكْفُرُونَ بِبَعْضٍ ۚ فَمَا جَزَآءُ مَن يَفْعَلُ ذَٰلِكَ مِنكُمْ إِلَّا خِزْىٌ فِى ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا ۖ وَيَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ يُرَدُّونَ إِلَىٰٓ أَشَدِّ ٱلْعَذَابِ ۗ وَمَا ٱللَّهُ بِغَٰفِلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ﴾ [البقرة: ٨٥].

إن وجود المذاهب الأربعة على مدى القرون المتعاقبة وعدم تكفير بعضها لبعض دليلٌ على عدم تحوّل هذه الاجتهادات إلى نصوص أصلية كالقرآن والسنة، ونحن لا نحتاج للتدليل على أن هذا التحول لم يحدث فضلاً عن أن يصبح هو السائد في الإسلام- وممثلوه أهل السنة- لأن البيّنة على من ادّعى. ولأنه لم يأتِ أحدٌ ببينة فقد بطلت الدعوى، ولكن لا بأس بعد هدم الأفكار الفاسدة من إزالة أنقاضها لتلقى في مزبلة التاريخ.

إن أئمة المسلمين على تعاقب القرون ينصُّون على أن اجتهاداتهم يؤخذ منها ويرد، وأنه متى عارضت أقوالهُم الكتابَ والسنة طرحت، ولم يحلّوا لأحد اتِّبَاعهم في خلاف القرآن والسنة، وهاك طرفًا من أقوالهم[1]:

قال الإمام أبو حنيفة رَحِمَهُ اللَّهُ: «لا يحل لأحد أن يأخذ بقولنا ما لم يعلم من أين أخذناه»، وفي رواية: «حرام على من لم يعرف دليلي أن يفتي بكلامي»، وزاد في رواية: «فإننا بشر نقول بقول اليوم ونرجع عنه غدًا»، وقال أيضًا: «إذا قلت قولاً يخالف كتاب الله وخبر الرسول ﷺ فاتركوا قولي».

وقال الإمام مالك رَحِمَهُ اللَّهُ: «إنما أنا بشر أخطئ وأصيب فانظروا في رأيي، فكلُّ ما وافق الكتاب والسنة فخذوه، وكلّ ما لم يوافق الكتاب والسنة فاتركوه».

وقال الإمام الشافعي رَحِمَهُ اللَّهُ: «وإذا ثبت عن رسول الله الشيء فهو اللازم لجميع من عرفه لا يعتريه ولا يوهنه شيء غيره، بل الفرض الذي على جميع الناس اتباعه، ولم يجعل الله لأحد معه أمرًا يخالف أمره».وقال أيضًا: «أجمع الناس على أنَّ من استبانت له سنة رسول الله ﷺ لم يكن له أن يدعها لقول أحد»، وقال: «كل مسألة صحَّ فيها الخبرُ عن رسول الله ﷺ عن أهل النقل بخلاف ما قلت فأنا راجع عنها في حياتي وبعد موتي».

---

(١) انظر: «إعلام الموقعين» لابن القيم (٢/ ٨٢،٨١)، و«صفة صلاة النبي» للألباني ص ٢٤-٣٤.

وقال الإمام أحمد رَحِمَهُ اللَّهُ: «لا تقلدني ولا تقلد مالكًا ولا الشافعي والأوزاعي ولا الثوري، وخذْ من حيث أخذوا»، وقال: «من رد حديث رسول الله ﷺ فهو على شفا هلكة».

ولا يقدح في ثبوت هذه الأصول ورودُ بعض المخالفات من أتباع بعض المذاهب؛ لأنه كما ثبتت هذه المخالفات فقد ثبت النكير عليها، والاستثناء لا يقدح في القاعدة كما هو معلوم. وقد نصَّ الإمام ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ في القرن الثامن الهجري على أنه: «من أوجب تقليد إمام بعينه استتيب فإن تاب وإلا قتل، وإن قال ينبغي؛ كان جاهلاً ضالاً»[1].

(١) «الاختيارات الفقهية» ص٣٣٣.

الشبهة الثانية: أهل السنة يمارسون القمع باسم النصوص عندما يوحّدون بين النص وفهمه

بيان الشبهة:

يقول الدكتور نصر أبو زيد: «إن معيار التفسير الصحيح عند من يطلقون على أنفسهم اسمَ أهل السنة سواء في التراث أو في الفكر الديني الرسمي المعاصر؛ هو ما ورد عن الرسول أو عن الصحابة الذين شهدوا نزولَ الوحي وكانوا أقربَ من ثم إلى فهم دلالته. فالتفسير عندهم لابد أن يستند إلى النقل لأن الاستدلال يؤدي دائماً إلى الخطأ في زعمهم»[(١)].

ويقول: «مرّت بنا بعضُ الشواهد الدالة على كيفية توظيف هذه الآلية في الخطاب الديني، وذلك عن طريق تحويل أقوال السلف واجتهاداتهم إلى «نصوص» لا تقبل النقاش أو إعادة النظر والاجتهاد، بل يتجاوز الخطاب الديني هذا الموقف إلى توحيد بين تلك الاجتهادات وبين الدين في ذاته وبعبارة أخرى بقوم الخطاب الديني باستثمار آلية «التوحيد بين الفكر والدين» في توظيف هذه الآلية»[(٢)].

ويقول: «ومن هنا تكون الدعوة إلى «التحرر من سلطة النصوص» هي في حقيقتها دعوةٌ للتحرر من السلطة المطلقة والمرجعية الشاملة للفكر الذي يمارس القمع والهيمنة والسيطرة حين يضفي على النصوص دلالات ومعاني خارج الزمان والمكان والظروف والملابسات»[(٣)].

---

(١) «مفهوم النص» ص ٢٤٨.

(٢) «نقد الخطاب الديني» ص ٨٤.

(٣) «الإمام الشافعي وتأسيس الأيديولوجية الوسطية» ص١٥.

ويقول المهندس محمد شحرور: «إننا مطمئنون تمامًا ونطمئِنُ كلَّ من يؤمن بالله وبالإسلام لله، أن الله لا ينهزم، وأن الإسلام لا ينهزم. فالله موجود في فطرة الانسان، والإسلام موجود في ثقافات كل أهل الأرض. الوحيد الذي سينهزم هو الفقه التاريخي المتحجر وسدنته وهاماناته ومؤسساته، الوحيد الذي سينهزم هو تصوراتنا وفهومنا الملتوية القائمة على تقديس المعصومين وعلى ترسيخ الوصاية والولاية لورثة الأنبياء، الوحيد الذي سينهزم هو ذهنية التحريم، أما الله والإسلام فلا»[(١)].

ويقول الدكتور سيد القمني: «ومادمنا بصدد نقد المنهج، فإن النقد يصطدم أولَ ما يصطدم بأصحاب منهج التكفير المتمسكين بحرفية الأصول لتطبيق النصوص على الواقع الراهن برؤية شمولية لا تراعي مستجدات العالم المعاصر بعد مرور ما يزيد عن أربعة عشر قرنًا من الزمان. وإخضاع الحاضر لمرجعية ليست نصية حقًّا لكن المرجعية قراءتهم هم للنصوص وفهمهم لها التي يقدمونها للناس بوصفها الحق المطلق»[(٢)].

ويقول جمال البنا: «ولما كانت المرأة المسلمة التقليدية لا تتسامح في إبداء الشعر، وترى أن هذا هو الفرق بين المسلمة الملتزمة وغيرها، فنحن نرى في هذا غلبة الالتزام بالفقه التقليدي- وليس بالإسلام الموضوعي- ومن ثم فإنه لزوم ما لا يلزم، ومن الممكن تحقيق التعادل ما بين المرأة الإنسان والمرأة الأنثى مع الكشف عن الشعر لأنه لا يحيف على المرأة الإنسان (وهو ما يعني ما لا يجاوز قواعد الاحتشام) وننصح المرأة المسلمة بأن لا تتصلب في هذه النقطة؛ لأن الأمر جاوز إظهار الشعر بكثير، ووصل إلى صور عديدة من العري»[(٣)].

---

(١) «نحو أصول جديدة للفقه الإسلامي» ص ٩٦.

(٢) «الفاشيون والوطن» ص ٤٠.

(٣) «الحجاب» ص ١٨.

الجواب:

يستحيل الفصلُ بين النص وفهمه؛ لأن النص المعنيَّ هنا هو الدليل من القرآن والسنة، والفهم هو انتقال الذهن للمدلول الذي يدل عليه هذا الدليل الذي وصفه الله ﷻ بأنه بيان للناس، قال تعالى: ﴿هَٰذَا بَيَانٌ لِّلنَّاسِ وَهُدًى وَمَوْعِظَةٌ لِّلْمُتَّقِينَ﴾ [آل عمران: ١٣٨].

وقد علم أن البيان بالقول- كما في حالة القرآن- على مراتب: فهناك النص الذي لا يفيد إلا وجهًا واحدًا في الفهم، وهناك الظاهر الذي يدل على وجهٍ راجح في الفهم، وقد يحتمل غيره ولكنه مرجوح؛ لأنه يفتقر إلى دليل يرجِّح هذا الغير فلا يصار إليه. والنصُّ والظاهر يمثّلان المحكم من بيان الشرع، الذي لا يعدل عنه إلا من كان في قلبه زيغ، قال تعالى: ﴿هُوَ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ مِنْهُ ءَايَٰتٌ مُّحْكَمَٰتٌ هُنَّ أُمُّ ٱلْكِتَٰبِ وَأُخَرُ مُتَشَٰبِهَٰتٌ ۖ فَأَمَّا ٱلَّذِينَ فِى قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَٰبَهَ مِنْهُ ٱبْتِغَآءَ ٱلْفِتْنَةِ وَٱبْتِغَآءَ تَأْوِيلِهِۦ ۗ﴾ [آل عمران: ٧].

أمّا المتشابه: فهو الخطاب الذي يحتمل أوجهًا في الفهم، وهو القسم الثاني من البيان الشرعي، وإنْ كان البيان يتمّ بانضمام غيره من الأدلة إليه التي ترجح أحدَ تلك الوجوه، ولذلك لا يُصار إلى المتشابه وحده، ومن يفعل ذلك مذموم شرعًا وعرفًا حيث ترك بعض الأدلة التي نصبها الله لبيان مراده، وليس هذا بفعل من يبتغي الحق، وإنما فعل مَن في قلوبهم زيغ كما أخبر ربنا، ولهذا كان وجودُ المتشابه في القرآن ابتلاءً من الله لعباده ﴿لِيَمِيزَ ٱللَّهُ ٱلْخَبِيثَ مِنَ ٱلطَّيِّبِ وَيَجْعَلَ ٱلْخَبِيثَ بَعْضَهُۥ عَلَىٰ بَعْضٍ فَيَرْكُمَهُۥ جَمِيعًا فَيَجْعَلَهُۥ فِى جَهَنَّمَ ۚ أُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْخَٰسِرُونَ﴾ [الأنفال: ٣٧].

فكيف يفصل بين الدليل وفهمه، أو بين اللفظ وما يدلّ عليه؟!

فما علم معناه قطعًا وجب العمل به شرعًا، وجازَ لنا أن نقول هذا حكم الله الذي أنزله بلسان العرب ﴿الٓر ۚ تِلْكَ ءَايَٰتُ ٱلْكِتَٰبِ ٱلْمُبِينِ ﴿١﴾ إِنَّآ أَنزَلْنَٰهُ قُرْءَٰنًا عَرَبِيًّا لَّعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ﴾ [يوسف: ١-٢]. وأمّا ما لم يقطع بمعناه فأمرنا الله بالاجتهاد في طلب

الدلائل الشرعية المرجحة للمعنى المراد، ولم يكلفنا إلا طاقتنا ﴿لَا يُكَلِّفُ ٱللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَآ﴾ [البقرة: ٢٨٦]، فهو وإن كان اجتهادًا بشريًّا، ولكنه وفق أدلة الشرع، ولذلك سماّه الله علماً ﴿لَعَلِمَهُ ٱلَّذِينَ يَسْتَنۢبِطُونَهُۥ مِنْهُمْ﴾ [النساء: ٨٣]. وهو وإن لم يكن يقينًا، ولكنه يعد ظنًّا راجحًا يجب العمل به شرعًا. ولكن في مسائل الاجتهاد كثيرًا ما تختلف أنظار المجتهدين في الأدلة الشرعية، وحينئذ يجب على كلِّ مجتهد أن يعمل بما أداه إليه اجتهاده، ولا يجوز أن يعدل عنه إلى نظر غيره من المجتهدين، ولكن لأن الله لا يكلف نفسًا إلا وسعها لم يلزم كل مجتهد بما يلزم به الآخر، فلا قطع حينئذ بمراد الله، ولكنه الظن الراجح الذي يختلف من مجتهدٍ إلى آخر.

وفي الحالتين- ما قطع بمعناه وما لم يقطع- لا يمكن الفصل بين الدليل وفهمه؛ لأنه في حالة المقطوع به يكونُ في الفصل بين الدليل وفهمه الوحيد الذي يدلّ عليه في لسان العرب تعطيلاً كليًّا للدليل؛ لأنّ الدليل له وظيفة هي أن يدلّ على المعنى المعلوم منه، فإذا لم يقمْ بوظيفته فقد تعطل، وهذا هو المقصود بتعطيل الأدلة أي عن دلالتها. وكذا في حالة ما لم يقطع به؛ لأنّ الوجوه المحتملة التي يُطلب ترجيح أحدها إنما هي نابعة من النص. صحيح أن الترجيح اجتهادي، ولكنه محصور في تلك الاحتمالات التي يحتملها الدليلُ لا يعدو إلى غيرها ولا يخرج عنها. ومن المعلوم أنّ تلك الوجوه محصورة معدودة لا يمكن أن تكون خارج لسان العرب بحال، أو تكون خارج محكمات الشرع أيضًا، فأي محاولة لإقصاء أحد الوجوه التي يحتملها الدليل دون سند شرعي يعد تعطيلاً للدليل- وإن كان جزئيًّا بخلاف التعطيل الكلي في الحالة الأولى- واتّباعًا للهوى، لا للشرع وأدلته.

ولقد حاولتُ كثيرًا أن أُحسن الظن عندما أقرأ التأكيد المستمر والإلحاح الشديد على ضرورة التخلص من سلطة النصوص، وأنه لا يُقصد بذلك القرآن والسنة، وإنما يقصد التحرر من الفهم البشري الذي حول الاجتهادات من محل الصواب والخطأ إلى حقيقة مطلقة تنسب إلى الله دون ما سواه، وأن هذا هو الفكر الذي يستغل النصوص في

تكوين سلطة يمارس بها القمع الفكري حين يضع المعارض له كأنه معارض للنصوص.. ولكن لو كان الأمر هكذا لهانَ الخطب، ولأصبح الخلافُ منحصرًا في بعض التفصيلات والعبارات الموهمة، مثل مصطلح سلطة النصوص ذاته؛ لأن هذا المصطلح قد يوهم رفض المرجعية للنصوص القرآنية والنبوية في استنباط الأحكام.

ولكن بعد النظر إلى المقدمات التي اعتمد عليها القوم لم أجد لحسن الظن مجالاً، فلست بالخبّ ولا الخبُّ يخدعني، وتحققت من أنهم هُم الذين يمارسون القمع الفكري ويلعبون بالألفاظ، وليت الأمر يتوقف على المقدمات، بل يشاء الله أن يجري قلمهم بما يفضح سريرتهم ويكذب دعواهم، **فها هو نصر أبو زيد يصرح بذلك، ويقول**: «إنَّ حل مشكلات الواقع، إذا ظل يعتمد على مرجعية النصوص الإسلامية، يؤدي إلى تعقيد المشكلات، حتى مع التسليم بأن الخطاب يقدّم حلولاً ناجعة. ذلك لأن اعتماد حل المشكلات على مرجعية النصوص الإسلامية من شأنه أن يؤدي إلى إهدار حق المواطنة بالنسبة لغير المسلمين، والذي يصبح من حقهم أيضًا استنطاق نصوصهم الدينية حلولاً لنفس المشكلات، ولن يحل كل تلك التعقيدات حديث النوايا الحسنة عن حقوق غير المسلمين في إطار الشريعة الإسلامية» [(١)].

ثم يذكر سببًا يقدح في إيمانه بأن الإسلام هو الدين الحق ولو كره الكافرون، حين يقول: «ذلك لأن اعتماد حلِّ المشكلات على مرجعية النصوص الإسلامية من شأنه أن يؤدي إلى إهدار حق المواطنة بالنسبة لغير المسلمين» [(٢)].

لذا لم يعد هناك مجال للشك في أن القصد من إطلاق الدعوة إلى التحرر من سلطة النصوص هو التنكُّر لمرجعية النصوص الإسلامية، ولم يعد هناك فائدة من التخفي وراء

---

(١) «النص والسلطة والحقيقة» ص١٤٣.

(٢) المصدر السابق ص١٤٣.

ذلك الستر الرقيق المتهتك الذي يكشف عما وراءه، وهو أن سلطة النصوص هي سلطة الفكر الذي يمارس القمع والهيمنة والسيطرة باسم النصوص. فالدكتور يستخدم كثيرًا مصطلح سلطة النصوص، ويعني بها المرجعية للنص، فيقول: «وبعبارة أخرى، كان كلٌّ من الإمام الشافعي والأشعري يؤسّسان (سلطة النصوص) في مواجهة تيارات أخرى تحاول أن تؤسِّس سلطة العقل، دون أن تهدر- بالطبع- مجالَ فاعلية النصوص. وإذا كان الاستنادُ إلى سلطة النصوص يعني أن الماضي هو الذي يصوغ الحاضر دائماً؛ فإن الاستناد لسلطة العقل يعني قدرة الحاضر الدائمة على صياغة القوانين التي تناسبه والتي لا تهدر خبرة الماضي بقدر ما تستوعبها استيعابا مثمرًا خلاقًا»[1].

فسلطة النصوص تعني الاحتكام للنقل وعدم تقديم الآراء والأهواء عليه، وهذا هو ما يجعله الدكتور مقابلاً للعقل الذي يريد أن يجعله حاكماً على النقل، وهذه هي حقيقة الدعوة إلى التحرر من سلطة النصوص.

يقول الدكتور: «كان الصراعُ يدور في مجمله حول تحديد المرجعية النهائية للعقل الثقافي- الفكري الاجتماعي-، وهل هي العقل أم النقل»[2].

ويقول «إن الدعوة للتحرر من سلطة النصوص ومن مرجعيتها الشاملة ليست إلا دعوة لإطلاق العقل الإنساني حرًّا، يتجادل مع الطبيعة في مجال العلوم الطبيعية، ويتجادل مع الواقع الاجتماعي والإنساني في مجال العلوم الإنسانية والفنون والآداب»[3].

(١) المصدر السابق ص١٨.

(٢) «الإمام الشافعي» ص١٥.

(٣) المصدر السابق ص٢١.